تحقيق حال

جابر بن يزيد الجعفي

(الحلقة الرابعة)

الشيخ محمد الجعفري دام عزه

جابر بن يزيد الجعفي شخصية أخذت حيّزاً واسعاً في كلمات علماء الفريقين وقد تضاربت الآراء حوله ـ بين موثّق ومضعِّف ـ منذ بروزه كمحدِّث تتلمذ عند علماء العامّة في الكوفة وغيرها حتّى انقطاعه إلى الإمامين الهمامين الباقر والصّادق عليهما السلام وصولاً إلى طبقة تلامذته ومن بعدهم إلى هذه الأعصار.

وسوف يتناول البحث في هذه الحلقة كلمات علماء الفريقين لنرى ما إذا كان الجرح يصمد أمام البحث العلمي أم لا؟

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه هي الحلقة الرابعة من بحث تحقيق حال التابعي المشهور جابر بن يزيد الجعفي، وقد تناول البحث في الحلقتين الأوليين جهات تتعلق بشخصية هذا الرّجل من مختلف نواحي حياته، وتناولت الحلقة الثّالثة علوم جابر وكتبه، ووصل البحث إلى..

المقام الثّالث: وثاقة جابر عند الفريقين

وفي مقام تفصيل الكلام في ما قيل في وثاقة جابر الجعفي سوف نتعرض لحال الرّجل عندنا، ثُمّ نتعرض لحاله عند الجمهور.

حال الرّجل عند الخاصّة

ولتوثيق جابر بن يزيد الجعفي عندنا طرق أربعة:

الطّريق الأوّل: ما ورد في حقّه من المدح عن طريق أئمة أهل البيت صلوات الله عليهم أجمعين.

الطّريق الثّاني: ملاحظة كلمات الرّجاليين.

الطّريق الثّالث: سبر روايات الرّجل.

الطّريق الرّابع: توثيق العامة له، فإنّ هذا التوثيق يمكن أن يكون دليلاً لدى الخاصة على وثاقة الرّجل إذا كان شيعياً إمامياً. وسوف نذكر ذلك عند التطرق لحال الرّجل عند العامة.

فالكلام هنا يقع في الطّرق الثّلاثة الأولى:

الطّريق الأوّل: الأخبار الواردة حول الرجل الدالة على وثاقته وجلالته، وهي على

طائفتين:

الطّائفة الأولى: الأخبار التي تدل على عناية الإمام الباقر عليه السلام بالرجل، وقد فصّلناها في الحلقة الثّانية في الجهة الثّامنة عشرة والتي تمثّلت بعدة مظاهر، من مخاطبته باسمه، وشكاية الإمام الباقر عليه السلام أحياناً له، وتعليمه أموراً خاصة، والعناية بالتحفظ على حياته من السلطة الحاكمة، ودعائه عليه السلام له، بالإضافة إلى أمور أخرى.

فهذا كله يكشف جليل منزلة جابر عند الإمام عليه السلام وأنَّه كان من خواصه وموضع ثقته وعنايته.

الطّائفة الأخرى: الأخبار الموثقة والمادحة للرجل؛ فإنّ بعضها معتبر الأسناد. وهي ترجع إلى روايات ثلاث:

١. معتبرة زياد بن أبي الحلال، وقد رويت بعدة طرق فيها أكثر من طريق معتبر..

أ. روى محمَّد بن الحسن الصفار (ت ٢٩٠هـ) بطريق معتبر في بصائره ما نصّه: حدَّثنا أحمد بن محمَّد[١]، عن علي بن الحكم قال: حدّثني زياد بن أبي الحلال، قال: اختلف النّاس في جابر بن يزيد وأحاديثه وأعاجيبه، قال: فدخلت على أبي عبد الله عليه السلام وأنا أريد أن أسأله عنه، فابتدأني من غير أن أسأله: (رحم الله جابر بن يزيد الجعفي كان يصدق علينا، ولعن الله المغيرة بن سعيد[٢] كان يكذب علينا)[٣].

---

(١) وهو مردد بين [ابن عيسى الأشعري وابن خالد البرقي] وكلاهما ثقة.

(٢) في القرص الفقهي مكتبة أهل البيت الإصدار الثاني (شعبة) وهو غلط، والصحيح ما أثبتناه وهو مطابق لبعض النّسخ من البصائر وما هو موجود في البحار نقلاً عنها، وكذلك المصادر الأخرى التي نقلت الرواية.

(٣) بصائر الدرجات الكبرى في فضائل آل محمَّد عليهم السلام: ٢٥٨ حديث:١٢.

ورواها مرة أخرى ولكن بطريق آخر ـ ضعيف بابن سنان ـ ولكن بتفصيل أكثر، قال: (حدّثنا أحمد بن محمَّد، عن الحسين بن سعيد، عن محمَّد بن سنان، عن زياد بن أبي الحلال قال: كنت سمعت من جابر أحاديث فاضطرب فيها فؤادي وضقت فيها ضيقاً شديداً، فقلت: والله إنَّ المستراح لقريب وإنِّي عليه لقوي فابتعت بعيراً وخرجت عليه إلى المدينة وطلبت الإذن على أبي عبد الله عليه السلام فأذن لي، فلما نظر إلي قال: (رحم الله جابراً كان يصدق علينا، ولعن الله المغيرة فإنَّه كان يكذب علينا). قال: ثُمّ قال: (فينا روح رسول الله صلى الله عليه وآله)[1].

ب. روى الكشي بطريق معتبر أيضاً ما لفظه: (حدّثني حمدويه وإبراهيم [ابنا نصير]، قالا: حدّثنا محمَّد بن عيسى [ابن عبيد]، عن علي بن الحكم، عن زياد بن أبي الحلال قال: اختلف أصحابنا في أحاديث جابر الجعفي، فقلت لهم: أسأل أبا عبد الله عليه السلام، فلما دخلت ابتدأني فقال: رحم الله جابر الجعفي...)[2].

ج. وروى محمَّد بن جرير بن رستم الطبري (عاش في القرن الرابع) في دلائل الإمامة الروايتين المتقدمتين في البصائر عن أحمد بن محمَّد أيضاً مع اختلاف يسير باللفظ قد يكون ناشئاً عن اختلاف النسخ أو إبهام الكتابة، ففيه: (عن جابر، قال: سمعته يقول ... وسمعت منه أحاديث اضطربت منها وضعفت نفسي ضعفاً شديداً، فقلت: والله، إنّ السراج لقريب، وإنّي عليه لقادر، فابتعت قلوصاً[3] وخرجت عليه إلى أبي عبد الله عليه السلام،

---

(١) بصائر الدرجات الكبرى في فضائل آل محمَّد عليهم السلام: ٤٧٩ حديث:٤.

(٢) اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٤٣٦. رقم:٣٣٦. مع حواشي الداماد (ط. مؤسسة آل البيت عليهم السلام).

(٣) النّاقة الشّابة، كما في الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية): ٣/ ١٠٥٤.

فلما وصلت طلبت الإذن...)[١].

والحديث مرسل؛ لأنّ ابن جرير هذا من كبار الطبقة الثانية عشرة ـ طبقة الشيخ الطوسي والنجاشي ـ بقرينة روايته عن مثل أبي المفضّل الشيباني الذي سمع منه النجاشي كثيراً، ولكنّه لم يروِ عنه لتضعيف جلّ الأصحاب له[٢]، وأبي محمَّد هارون بن موسى التلعكبري وكانت وفاة هارون بن موسى (٣٨٥هـ)، ومن ثَمَّ لا يستطيع أن يروي عن (أحمد بن محمَّد) مباشرة الذي هو من الطبقة السابعة.

د. ما في كتاب الاختصاص المنسوب إلى الشيخ المفيد (ت ٤١٣هـ) عن (جعفر بن الحسين[٣]، عن محمَّد بن الحسن [ابن الوليد]، عن محمَّد بن الحسن الصفّار، عن محمَّد ابن إسماعيل [ابن بزيع]، عن علي بن الحكم، عن زياد بن أبي الحلال...)[٤].

لكن على تقدير كون الكتاب للمفيد فإنّ في روايته عن جعفر بن الحسين شائبة

---

(١) دلائل الإمامة: ٢٨١ ح٥٧، و٢٨٩ـ٢٩٠ ح٧٦.

(٢) يلاحظ فهرست أسماء مصنفي الشيعة (رجال النجاشي): ٣٩٦ رقم: ١٠٥٩.

(٣) الأقرب أنّه جعفر بن الحسين بن علي بن شهريار أبو محمَّد القمي (ت ٣٤٠ هـ) الذي وثقّه النجاشي (١٢٣/ ٣١٧)، وذكر أنّه من مشايخ القميين، وعليه حمل السيد الخوئي ﷺ في المعجم (٤/ ٦٥، ط. النّجف) جعفر بن الحسين الذي روى عنه الشّيخ الصدوق في بعض كتبه.

ويحتمل أن يكون جعفر بن الحسين بن حسكة القمي من مشايخ الشيخ الطوسي، لكنّه ضعيف؛ لاستبعاد روايته عن محمَّد بن الحسن بن الوليد من غير واسطة، إلا أن يكون معمّراً مثل ابن أبي جيد الذي روى عنه الشيخ عن ابن الوليد، فتأمل. نعم، لا يناسب الأوَّل كون الكتاب للمفيد، ولكنّه غير ثابت.

(٤) الاختصاص: ٢٠٤. والراجح أنَّ كتاب الاختصاص ليس للشيخ المفيد ـ كما حقّقه سيّدنا الأستاذ السيّد محمَّد باقر السيستاني دام ظله ـ وإنَّما هو مجموعة أوراق لمؤلفين عدّة، نسب إلى الشّيخ المفيد.

إرسال[١].

والحاصل: أنّه قد ظهرت تمامية بعض أسانيد الرواية من خلال أحد طريقي الصفّار وطريق الكشي.

وأمّا دلالة الرواية فإنّها من وجهين:

الأوّل: من جهة قوله عليه السلام: (كان يصدق علينا)، فإنّه يدل على وثاقة الرجل، وقد جاء السؤال والجواب بمناسبة اختلاف أصحابنا في شأن الوثوق برواياته وتردد السّائل في ذلك.

الثّاني: من جهة ما تضمّنه ترحم الإمام عليه السلام عليه، فإنَّ هذا الدعاء لا يدعو به المعصوم عليه السلام إلّا لشخص جليل، أو لا أقلّ ممدوح، كما تدل عليه متابعة استعمال هذه الجملة في النصوص..

منها: ما ورد في المعتبر عن أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن القنوت فقال: (فيما يجهر فيه بالقراءة)، قال: فقلت له: إنَّي سألت أباك عن ذلك فقال: (في الخمس كلها؟) فقال: (رحم الله أبي إنَّ أصحاب أبي أتوه فسألوه فأخبرهم بالحق، ثُمّ أتوني شكّاكاً فأفتيتهم بالتقية)[٢].

---

(١) يظهر وجهه ممّا تقدّم آنفاً في تحديد المراد بجعفر بن الحسين.

(٢) الكافي: ٣/ ٣٣٩ ح٣.

ويلاحظ أيضاً الكافي: ١/ ٣٥٩ باب ما يفصل به بين دعوى المحق والمبطل في أمر الإمامة، و٤٢٣ ح٥٦، و٤٢٩ ح٨٣، و٢/ ٢٤٤ ح٦، و٣/ ٥٦٢ ح١٠، و٥/ ٥٤٦ باب اللواط، و٨/ ٣٥ باب مقامات الشيعة وفضائلهم وبشارتهم بخير المآل، و٨٠ ح٣٧، و٢٢٩ ح٢٩٣، و٣٠٤ ح٤٦٩.

وأيضاً يلاحظ أمالي الصدوق: ٣٩٠ ـ ٣٩١ ح١٤ (رحم الله أمك يا علي)، والخصال: ٣٦٣ ح٥٥

(رحم الله الأخوات من أهل الجنة)، وعلل الشرائع: ١/ ٧١ ح١ (رحم الله أخي سليمان بن داود)، وعيون أخبار الرضا عليه السلام: ١/ ٢٢٥ (رحم الله عمي زيداً)، ومن لا يحضره الفقيه: ١/ ٣٨٣ ح١١٢٨ (رحم الله جعفراً ما كان ما أحسن ما يؤدب أصحابه)، ٤/ ٤٤١ المشيخة عن أبي عبد الله عليه السلام: (رحم الله الفضيل بن يسار هو منّا أهل البيت).

وأيضاً يلاحظ غيبة النعماني: ٢٢٣ ح٣ (رحم الله موسى [ابن عمران] ..)، وأمالي المفيد: ٣٤١ ح٧ (رحم الله قس بن ساعدة)، رجال الكشي: ٢/ ٦٣٨ ح٦٥١، ٦٥٢، تصحيح اعتقادات الإمامية: ٧٠ (رحم الله الطيار [أي محمَّد ابن الطيار] ولقّاه نضرة وسروراً)، وتهذيب الأحكام: ٥/ ٤٢٦ ـ ٤٢٧ ح١٢٩ (رحم الله ابن جندب)، وغيبة الطوسي: ٣٩٤ ح٣٦٤ (رحم الله علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي)، وأمالي الطوسي: ١٤٠ ـ ١٤١ (رحم الله زيداً [أي ابن حارثة]... رحم الله جعفراً [أي ابن أبي طالب]...).

وأيضاً يلاحظ تفسير العياشي: ٢/ ٢٩١ سورة الإسراء ح٦٩ (رحم الله عمي الحسن)، ٣٤٩ سورة الكهف ح٧٩ (رحم الله أخي ذا القرنين)، واختيار معرفة الرجال: ١/ ٣٣ ح١٣ (ضاقت الأرض بسبعة بهم ترزقون وبهم تنصرون وبهم تمطرون، منهم سلمان الفارسي والمقداد وأبو ذر وعمار وحذيفة (رحمة الله عليهم)، ٢٨١ ح١١١ (فأمّا الخمسة فمحمَّد بن أبي بكر رحمة الله عليه)، ٢٨٤ ح١١٩ (لما صرع زيد بن صوحان رحمة الله عليه)، ٣٤٨ ح٢١٧ (رحم الله زرارة بن أعين)، ١٢٦ ح٥٦ (رحم الله عماراً)، ٢٨٣ (رحم الله مالكاً [أي مالك الأشتر])، ٢٩٢ ح١٣٣ (رحم الله ميثماً)، ٢/ ٤١٩ ح٣١٦ (رحم الله بكيراً)، ٤٧٣ ح٣٨١ (رحم الله الفضيل بن يسار)، ٥١٩ ح٤٦٤ (والله ما وجدت أحداً يطيعني ويأخذ بقولي إلّا رجلاً واحداً رحمه الله عبد الله بن أبي يعفور)، ٥٤٧ ح٤٨٦ (عن هشام ابن الحكم؟ قال، فقال لي: رحمه الله كان عبداً ناصحاً)، ٦٢٢ ح٦٠١ (رحمه الله، أما والله لقد أوجع قلبي موت أبان)، ٧٧٢ ح٩٠٠ (وأنت لجعفر [ابن أبي طالب] رحمه الله تعالى)، ٧٧٩ ح٩١٣ (رحم الله يونس، رحم الله يونس، رحم الله يونس)، ٧٨١ ح٩٢٢ (لعلك تريد مولى بني يقطين؟ قلت: نعم، فقال: رحمه الله فإنّه كان على ما نحب)، ٧٨٣ ح٩٣٢ (سألته عن يونس؟ فقال : مولى آل يقطين؟ قلت: نعم، فقال لي: رحمه الله كان عبداً صالحاً)، ٧٩٢ ح٩٦١ (رحم الله إسماعيل بن

ومنها: ما رواه الصدوق في أماليه بإسناده عن ثابت بن أبي صفية[١] عن علي بن الحسين عليه السلام في حديث: (رحم الله العباس، فلقد آثر وأبلى، وفدى أخاه بنفسه حتى قطعت يداه، فأبدله الله عزّ وجلّ بهما جناحين يطير بهما مع الملائكة في الجنّة كما جعل لجعفر بن أبي طالب، وإنَّ للعباس عند الله تبارك وتعالى منزلة يغبطه بها جميع الشهداء يوم القيامة)[٢].

وقد يستشهد على أنَّ ترحم الإمام عليه السلام لا يكون إلَّا لشخص جليل ما رواه القطب الراوندي (ت ٥٧٣هـ) بقوله: (ومنها: ما روي عن أحمد بن محمَّد بن مطهر، قال: كتب بعض أصحابنا إلى أبي محمَّد عليه السلام [أي الإمام العسكري] ـ من أهل الجبل ـ يسأله عمّن وقف على أبي الحسن موسى عليه السلام، أتولاهم أم أتبرأ منهم؟ فكتب إليه: لا تترحم على عمّك، لا رحم الله عمّك، وتبرأ منه، أنا إلى الله منهم بريء فلا تتولاهم..)[٣].

فنرى في هذه الرواية شدة الإمام العسكري عليه السلام مع الواقفة، وأمره بأن لا يترحم على عمّه، ولو كان الترحم يصح لمن معه خلّة وصداقة أو كان له عليه حقّ ـ كما ذكر المحقّق التستري قدس سره[٤] ـ لما أمر عليه السلام السائل بعدم الترحم عليه، بل أضاف الإمام عليه السلام:

الخطاب بما أوصى به إلى صفوان بن يحيى، ورحم صفوان فإنَّهما من حزب آبائي عليهم السلام)، ٨١٧ ح١٠٢٣ (رحم الله الفضل [أي ابن شاذان])، وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ٦/ ٩٣ (رحم الله محمَّداً [أي محمَّد بن أبي بكر]).

(١) وهو ثابت بن دينار أبو حمزة الثمالي.

(٢) أمالي الصدوق: ٥٤٧ ـ ٥٤٨ مجلس: ٧٠ ح١٠. والخصال: ٦٨ ح١٠١.

(٣) الخرائج والجرائح: ١/ ٤٥٢ ح٣٨.

(٤) قاموس الرجال: ١/ ٧١.

(لا رحم الله عمّك).

لكن قد يجاب عن ذلك: بأنّ هناك خصوصية في الواقفة؛ لأنّها ضلالة في المذهب، فليست بمثابة عدم كون الرجل صادقاً في رواياته.

فإنْ قيل: إنَّ الترحم لا يفيد المدح؛ لإطلاقه في حقّ مَنْ لم يكن من الصالحين[١].

فإنَّه يقال: إنَّ الترحم ظاهر في مدح المترحم عليه، وليس نصّاً صريحاً. وعليه فلا مانع من وروده أحياناً على مَن ليس ممدوحاً لغاية أخرى: إمّا بقرينة متصلة تمنع من هذا الظهور، أو بقرينة منفصلة توجب رفع اليد عن الحجّيّة.

ومن أمثلة القرينة المتصلة ما ذكره المحقّق التستري نقلاً عن النجاشي في شأن أحمد ابن محمَّد الجوهري حيث قال: (رأيت هذا الشيخ، وكان صديقاً لي ولوالدي، وسمعت منه شيئاً كثيراً، ورأيت شيوخنا يضعفونه، فلم أرَ عنه شيئاً وتجنبته، وكان من أهل العلم والأدب القوي وطيب الشعر وحسن الخط، رحمه الله وسامحه)[٢].

---

(١) وهو ما ذكره بعض أساتذتنا دام عزه وفاقاً لسيّد الأساتذة السيّد الخوئي ومستشهداً بكلام المحقّق التستري قدس سره، وقد نقل الأخير كلام النجاشي بشأن أحمد بن محمَّد الجوهري. لاحظ قبسات من علم الرجال: ١/ ٣١.

ويمكن أن يستشهد لذلك أيضاً بما ورد في حقّ المفضّل بن عمر الجعفي. يلاحظ رجال الكشي: ٢/ ٦١٢ ح٥٨٢، ٦٢١ ح٥٩٧، ٧٠٨ ح٧٦٤، وهي روايات كلّها ضعيفة، مع وجود روايات معتبرة ذامّة للمفضّل. (يلاحظ رجال الكشي: ٢/ ٦١٤ ح٥٨٧)، وأيضاً ما ورد في يونس بن ظبيان. يلاحظ رجال الكشي: ٢/ ٦٥٨ ح٦٧٥.

وأيضاً ورد الترحم على شخصيات جدلية كالمختار بن عبيد الثقفي كما في رجال الكشي: ١/ ٣٤٠ ح١٩٩. وتحقيق الكلام في هذه الموارد موكول إلى محل آخر.

(٢) فهرست أسماء مصنفي الشيعة (رجال النجاشي): ٨٦. وأيضاً يمكن أن يستشهد لذلك بما رواه

ووجه القرينة: أنّه إنّما ترحم عليه بعد ذكر ضعفه. على أنّه قرن الترحم بالدعاء له بالمسامحة.

ومن أمثلة القرينة المنفصلة ما رواه الكليني بإسناده المعتبر عن الوليد بن صبيح عن أبي عبد الله عليه السلام: (..رحم الله المعلى بن خنيس، فظننت أنَّه شبّه قيامي بن يديه بقيام المعلى بين يديه، ثم قال: أفٍّ للدنيا، أفٍّ للدنيا، إنَّما الدنيا دار بلاء يسلّط الله فيها عدوه على وليه وإنَّ بعدها داراً ليست هكذا. فقلت: جعلت فداك وأين تلك الدار؟ فقال: هاهنا وأشار بيده إلى الأرض)[1].

ووجه القرينة المنفصلة: ما ادعي من قيام الحجّة على ضعفه من جهة بعض الروايات الذامّة.

والمتحصّل: ممّا ذكرنا نهوض معتبرة زياد بن أبي الحلال على وثاقة جابر.

٢. معتبرة ذريح المحاربي، وقد رواها الكشي قائلاً: (حدّثني جبريل بن أحمد، حدّثني محمَّد بن عيسى، عن عبد الله بن جبلة الكناني، عن ذريح المحاربي، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن جابر الجعفي وما روى؟ فلم يجبني، وأظنه قال: سألته بجمعٍ فلم يجبني فسألته الثالثة؟ فقال لي: (يا ذريح دع ذكر جابر فإنَّ السَّفِلَة[2] إذا سمعوا بأحاديثه

الكشي ـ بسند ضعيف لا أقلّ بالمفضّل ـ في حقّ المعلى: (رحم الله معلى، قد كنت أتوقع ذلك؛ لأنّه أذاع سرنا، وليس الناصب لنا حرباً بأعظم مؤونة علينا من المذيع علينا سرنا). يلاحظ رجال الكشي: ٢/ ٦٧٨ ح٧١٢.

(١) الكافي: ٨/ ٣٠٤ ح٤٦٩.

(٢) قال في الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) ٥/ ١٧٣٠: (السَّفِلَة: السُّقاط من الناس). وقد وردت أحاديث كثيرة في ذمهم وذم مخالطتهم ومشاركتهم. لاحظ على سبيل المثال: المحاسن ١/ ٦

شنّعوا، أو قال: أذاعوا)[1].

وهذا الحديث أيضاً ورد في السؤال عن وثاقة جابر واعتبار أحاديثه.

والملحوظ أنَّ الإمام عليه السلام لم يقدح فيه بل خشي من التشنيع والإذاعة من قبل السَّفِلَة، وفي ذلك إقرار ضمني بصحة أحاديثه، بل نحو مدح له بتحمّله من الأحاديث ما لا يتحمّله كثير من الناس.

وأرسل الكشي هذه الرواية في موضع آخر عن محمَّد بن سنان مع تفصيل وزيادة قائلاً: (روي عن محمَّد بن سنان، عن عبد الله بن جبلة الكناني، عن ذريح المحاربي قال، قلت لأبي عبد الله عليه السلام بالمدينة: ما تقول في أحاديث جابر؟ قال: (تلقاني بمكة). قال: فلقيته بمكة، فقال: (تلقاني بمنى)، قال: فلقيته بمنى فقال لي: (ما تصنع بأحاديث جابر! إله عن أحاديث جابر فإنَّها إذا وقعت إلى السَّفِلَة أذاعوها). قال عبد الله بن جبلة: فاحتسبت ذريحاً سَفِلَة)[2].

وقد يستشكل في اعتبار هذه الرواية ـ بالرغم من صحة إسنادها ـ بوهنها مضموناً؛ لأنّ فيها تلويحاً بكون ذريح من السفلة، كما فهمه عبد الله بن جبلة في النقل الثاني، وهذا بعيد؛ وذلك..

(أوَّلاً): لوجود رواية صحيحة تدل على جلالة ذريح وهي ما رواه الصدوق رحمه الله

ح١٦، والكافي: ٢/ ٢٣٣ ح٩، و٦٤٠ ح٥، و٥/ ١٥٨ ح٧.

لكن الظاهر أنّ المراد به ليس هؤلاء على وجه الحقيقة، بل المقصود تنزيل أهل الإذاعة والتشنيع لمثل ذلك بالسفلة حيث لا أوكية على أفواههم، كما ورد في الروايات الشريفة.

(١) اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٤٣٨. رقم:٣٤٠. مع حواشي الداماد (ط. مؤسسة آل البيت عليهم السلام).

(٢) اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٤٣٨. رقم:٣٤٠.

بإسناده عن عبد الله بن سنان قال: أتيت أبا عبد الله عليه السلام فقلت له: جعلني الله فداك ما معنى قول الله عزّ وجلّ: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾[١] ؟ قال: (أخذ الشارب وقصّ الأظفار وما أشبه ذلك). قال: قلت: جعلت فداك فإنَّ ذريحاً المحاربي حدَّثني عنك أنَّك قلت: ﴿لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾ لقاء الإمام. ﴿وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ﴾ [٢] تلك المناسك. قال: (صدق ذريح وصدقت، إنَّ للقرآن ظاهراً وباطناً. ومن يحتمل ما يحتمل ذريح)[٣].

(وثانياً): عمل ابن أبي عمير برواية رواها له ذريح المحاربي، كما رواه الصدوق قائلاً: (حدّثنا محمَّد بن الحسن رحمه الله قال: حدّثنا علي بن إبراهيم عن أبيه قال: كان ابن أبي عمير رجلاً بزازاً، وكان له على رجل عشرة آلاف درهم فذهب ماله وافتقر، فجاء الرجل فباع داراً له بعشرة آلاف درهم وحملها إليه فدق عليه الباب فخرج إليه محمَّد بن أبي عمير رحمه الله فقال له الرجل: هذا مالك الذي لك عليَّ فخذه. فقال ابن أبي عمير: فمن أين لك هذا المال، ورثته؟ قال: لا، قال: وهب لك؟ قال: لا، ولكنّي بعت داري الفلاني لأقضي ديني، فقال ابن أبي عمير رحمه الله: حدّثني ذريح المحاربي عن أبي عبد الله عليه السلام أنَّه قال: (لا يُخْرَج الرجل من مسقط رأسه بالدين). ارفعها فلا حاجة لي فيها، والله إنَّي محتاج في وقتي هذا إلى درهم وما يدخل ملكي منها درهم)[٤].

---

(١) الحج: ٢٩.

(٢) الحج: ٢٩.

(٣) من لا يحضره الفقيه: ٢/ ٤٨٥ ح٣٠٣٦. والسّند ـ كما في المشيخة: ٤/ ٤٣١ ـ: (أبوه عن عبد الله ابن جعفر الحميري، عن أيوب بن نوح، عن محمَّد بن أبي عمير، عن عبد الله بن سنان).

(٤) علل الشّرائع: ٢/ ٥٢٩ ح٢. (النّجف الأشرف). ومن لا يحضره الفقيه: ٣/ ١٩٠ ح٣٧١٥.

(وثالثاً): توثيق الشيخ الطوسي له صريحاً قائلاً: (ذريح المحاربي، ثقة)[١]، كما روى عنه ابن أبي عمير وصفوان بن يحيى[٢]، وهما ممّن لا يروي إلّا عن ثقة، كما ذكر الشيخ قدّس.

وأيضاً يمكن دفع هذا الإشكال عن النقل الأوّل ـ المعتبر ـ للرواية من جهة أنّه لا دلالة له على أنّ الحذر إنّما كان من ذريح نفسه، بل كان في مقام النّصح له بترك التحدّث بأحاديث لجابر؛ لمحاذير في الحديث بها.

وأمّا النّقل الثّاني فهو وإن تضمن فَهْمَ الراوي أنّ ذريحاً من السفلة، ولكنّه ليس بحجّة في نفسه، وذلك..

أوّلاً: إنّه ضعيف بالإرسال فيما بين الكشي ومحمَّد بن سنان، بل وبمحمَّد بن سنان نفسه.

وثانياً: إنّه لا حجّة في فَهْم عبد الله بن جبلة لكلام الإمام عليه السلام بعدما عرفت من عدم دلالة كلامه على ذلك.

٣. رواية المفضّل وهي ضعيفة به، بناءً على تضعيفه ـ كما هو الراجح ـ، كما أنَّ الطرق إليه ضعيفة جميعاً، ولكنّها تصلح لتأييد الرواية السابقة لقربها منها، وطرقها كما يلي:

أ. روى الكشي عن (آدم بن محمَّد البلخي، قال: حدّثنا علي بن الحسن بن هارون الدقّاق قال: حدّثنا علي بن أحمد، قال: حدّثني علي بن سليمان، قال: حدّثني الحسن بن علي بن فضّال، عن علي بن حسان [الواسطي، ثقة][٣]، عن المفضّل بن عمر الجعفي،

---

(١) فهرست كتب الشّيعة وأصولهم وأسماء المصنفين وأصحاب الأصول: ١٨٩ رقم:٢٨٩.

(٢) فقد وردت ـ على سبيل المثال ـ رواية ابن أبي عمير عنه ـ بالإضافة إلى الرواية المذكورة في المتن ـ في الكافي: ٣/ ٢٧٦، وتهذيب الأحكام: ٥/ ٤٠٣، ووردت رواية صفوان عنه في بصائر الدرجات: ٤٩٨، ٥٠٤، وفي الكافي: ٣/ ١٦٧، ٤/ ٢٦٨، ٥/ ٧٢، وفي معاني الأخبار: ٢٩٥، وتهذيب الأحكام: ٥/ ٤٠٣.

(٣) وثقّه ابن فضال، وابن الغضائري، والنجاشي. يلاحظ اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٧٤٨. رقم:٨٥١. ورجال ابن الغضائري: ٧٧. ورجال النجاشي: ٢٧٦.

قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن تفسير جابر؟ فقال: (لا تحدّث به السَّفِلَة فيذيعوه، أما تقرأ في كتاب الله عزّ وجلّ ﴿فَإِذَا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ﴾ (١) إنَّ منّا إماماً مستتراً فإذا أراد الله إظهار أمره نكت في قلبه، فظهر فقام بأمر الله)(٢).

وهذا الطريق ضعيف بمعظم رجاله وهم مَن عدا ابن فضال وشيخه.

ب. علي ابن بابويه حيث أورد هذه الرواية أيضاً بطريق صحيح إلى موسى بن سعدان الحنّاط الكوفي(٣) في كتاب الإمامة والتبصرة المنسوب إليه عن (عبد الله بن جعفر الحميري قال: حدّثنا محمَّد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن موسى بن سعدان، عن عبد الله بن القاسم [الحضرمي](٤)، عن المفضّل بن عمر، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن تفسير جابر...)(٥).

ج. الصدوق أورد هذه الرواية كذلك في كمال الدين وتمام النعمة بطريق صحيح إلى موسى بن سعدان، قائلاً: (حدّثنا أبي ومحمَّد بن الحسن رضي الله عنهما قالا: حدّثنا عبد الله بن جعفر الحميري قال: حدثنا محمَّد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن موسى بن سعدان، عن عبد الله بن القاسم [الحضرمي]، عن المفضّل بن عمر قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن تفسير جابر...)(٦).

---

(١) المدّثر: ٨.

(٢) اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٤٣٧. رقم:٣٣٨.

(٣) ضعّفه النّجاشي: (٤٠٤/ ١٠٧٢)، وابن الغضائري: (٩٠/ ١٢٣).

(٤) وقد ضعّفه ابن الغضائري في رجاله ص: ٧٨، وكذا النجاشي في رجاله ص:٢٢٦. حيث قال رحمه الله: (المعروف بالبطل كذّاب غالٍ يروي عن الغلاة، لا خير فيه، ولا يعتد بروايته).

(٥) الإمامة والتبصرة: ١٢٣ ح١٢١.

(٦) كمال الدين وتمام النعمة: ٣٤٩ ح٤٢.

د. الشيخ الطوسي أورد هذه الرواية ـ أيضاً بطريق ضعيف ـ في كتاب الغيبة بقوله: (أخبرني جماعة، عن أبي المفضّل[١]، عن محمَّد بن عبد الله بن جعفر الحميري، عن أبيه، عن محمَّد بن الحسين بن أبي الخطاب[٢]، عن موسى بن سعدان، عن عبد الله بن القاسم [الحضرمي]، عن المفضّل بن عمر قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن تفسير جابر...)[٣].

هـ. الشيخ الكليني رحمه الله في الكافي أورد هذه الرواية ـ بطريق ضعيف كذلك ـ من دون صدره الذي هو محل الشاهد في المقام، وكأنَّه لعدم الشاهد فيه، قائلاً: (أبو علي الأشعري [أحمد بن إدريس]، عن محمَّد بن حسان [الرازي]، عن محمَّد بن علي[٤]، عن عبد الله بن القاسم [الحضرمي]، عن المفضّل بن عمر، عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله

---

(١) هو محمَّد بن عبد الله ابن المطلب الشيباني، أبو المفضّل. وقد ضعّفه جلّ الأصحاب كما ذكر النّجاشي (٣٩٦/ ١٠٥٩)، والشيخ في الفهرست (٤٠١/ ٦٠٩)، وكذلك ضعّفه ابن الغضائري: (٩٤/ ١٣٦).

(٢) ثقة جليل. لاحظ رجال النّجاشي:٣٣٤.

(٣) الغيبة: ١٦٤ ح١٢٦.

(٤) هو محمَّد بن علي أبو سمينة بقرينة الراوي عنه وهو محمَّد بن حسان الرّازي، والرجل متفق على ضعفه. لاحظ رجال النجاشي: (٣٣٢/ ٨٩٤)، رجال الكشي: (٢/ ٨٢٣ رقم: ١٠٣٢، ١٠٣٣)، رجال ابن الغضائري: (٩٤/ ١٣٤).

ووردت رواية محمَّد بن حسان عن محمَّد بن علي أبي سمينة في المحاسن في باب عقاب من تهاون بالوضوء: ١/ ٧٨ ح١، وفي بصائر الدرجات في باب أنّ طلب العلم فريضة على الناس: ٢٢ ح٢، ٢٣ ح٤، وفي الكافي: ١/ ٣٤٣ ح٣٠، ٣٤٣ ح١، ٣٤٥ ح٢، ٢/ ٣٦١ ح٨، ٣٦٤ ح١، ٣٦٥ ح١، ٣٦٧ ح١.

عزّ وجلّ: ﴿**فَإِذَا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ**﴾[١] قال: (إنَّ منّا إماماً مظفراً مستتراً، فإذا أراد الله عزّ ذكره إظهار أمره، نكت في قلبه نكتة فظهر فقام بأمر الله تبارك وتعالى)[٢].

ونقلها الشيخ النّعماني في غيبته[٣] عن الكليني من دون الصدر كذلك.

وهذه الرواية فيها ضعف من جهات..

الأولى: بـ(محمَّد بن حسان الرّازي)[٤].

الثانية: بـ(محمَّد بن علي أبي سمينة).

الثالثة: بالإرسال؛ لسقوط الواسطة بين أبي سمينة وعبد الله بن القاسم الحضرمي، كما نبّه عليه في هامش الطبعة المحقّقة من الكافي[٥].

الرابعة: بـ(عبد الله بن القاسم الحضرمي).

---

(١) المدّثر: ٨.

(٢) الكافي: ١/ ٣٤٣ ح٣٠.

(٣) الغيبة: ١٩٣ ح٤٠.

(٤) غمز فيه النّجاشي: (٣٣٨/ ٩٠٣)، وضعّفه ابن الغضائري صريحاً (٩٥/ ١٣٨).

(٥) قال في الكافي: ٢/ ١٦٧ هامش٩ (ط. دار الحديث): (لم نجد مع الفحص الأكيد رواية محمَّد بن عليّ ـ و هو أبو سمينة الكوفي ـ عن عبد اللّه بن القاسم مباشرة في غير هذا المورد، ونقل النّعماني في الغيبة ص: ١٨٧ ح:٤٠ الخبر عن الكليني بعين سند الكافي، والواسطة بينهما في الأكثر هو موسى بن سعدان [الحنّاط]، كما في الكافي ح٥٧٤٤ و٩٣٤٠ و١٤٧١٣، والمحاسن ص٨٧، ح٢٨، والخصال ص٢٦٤ ح١٤٦، ومعاني الأخبار ص١٤٣ ح١، ص١٦٦ ح١، وثواب الأعمال ص ٢٨٠ ح ٦.
وفي بعض الأسناد توسّط بينهما أبو عبد اللّه الخيّاط (الحنّاط خ ل)، كما في أمالي الصدوق ص ٤١٣، المجلس السابع والسبعون، ح ٦، وقصص الأنبياء للراوندي ص ٢١٨، ح ٢٨٦. ولا يبعد اتّحاد أبي عبد اللّه هذا مع موسى بن سعدان).

الخامسة: بـ(المفضّل بن عمر الجعفي).

وهذه الرواية تنتهي إلى المفضّل بن عمر الجعفي في كل مصادرها كما تبيّن من العرض السابق، ورواها عنه شخصان: عبد الله بن القاسم الحضرمي، وعلي بن حسان الواسطي.

فالحاصل من هذا الطريق: أنَّ جابر بن يزيد الجعفي ثقة جليل.

الطّريق الثّاني: أقوال الرجاليين في حقّه..

قد ذُكر (جابر الجعفي) في كتب الرجال والطبقات والفهارس، فلم يتعرض جماعة لحاله لعدم اهتمامهم ـ بطبيعة موضوع كتابهم ـ بأحوال الرجال عموماً، فقد ذكره..

١. البرقي في رجاله في أصحاب أبي جعفر الباقر وأبي عبد الله الصادق عليهما السلام[١].

٢. الشيخ الطوسي في رجاله في أصحاب أبي جعفر الباقر عليه السلام قائلاً: (جابر بن يزيد بن الحارث بن عبد يغوث الجعفي، توفي سنة ثمان وعشرين ومائة، على ما ذكر ابن حنبل، وقال يحيي بن معين: مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة، وقال القتيبي: هو من الأزد).

وذكره في أصحاب أبي عبد الله الصادق عليه السلام قائلاً: (جابر بن يزيد، أبو عبد الله الجعفي، تابعي، أسند عنه، روى عنهما عليهما السلام)[٢].

٣. وأيضاً الشيخ في الفهرست بقوله: (جابر بن يزيد الجعفي. له أصل ... وله كتاب التفسير)[٣].

ووثّقه بعض آخر، وهم..

١. ابن الغضائري في ترجمته، حيث أفاد: (جابر بن يزيد الجعفي الكوفي. ثقّة في نفسه. ولكن جُلّ من يروي عنه ضعيف، فممّن أكثر عنه من الضعفاء: عمرو بن شمر الجعفي، ومفضّل بن صالح، والسكوني، ومنخّل بن جميل الأسدي)[٤].

٢. المفيد رحمه الله في جوابات أهل الموصل في عدد أيام شهر رمضان حيث أفاد: (وأمَّا

---

(١) رجال البرقي: ٩، ١٦.

(٢) رجال الطوسي: ١٢٩، ١٧٦.

(٣) الفهرست: ٩٥.

(٤) الرجال: ١١٠ رقم:١٦٠.

رواة الحديث بأنَّ شهر رمضان شهر من شهور السنة، يكون تسعة وعشرين يوماً، ويكون ثلاثين يوماً، فهم فقهاء أصحاب أبي جعفر محمَّد بن علي، وأبي عبد الله جعفر ابن محمَّد ... صلوات الله عليهم أجمعين، والأعلام الرؤساء المأخوذ عنهم الحلال والحرام، والفتيا والأحكام، الذين لا يطعن [مطعن] عليهم، ولا طريق إلى ذم واحد منهم ... وروى عمرو بن شمر، عن جابر عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول: (ما أدري ما صمت ثلاثين يوماً..)[1].

وضعّفه بعض ثالث، وهم..

١. المفيد كما حكاه النجاشي.

٢. النّجاشي حيث قال عنه: (وكان في نفسه مختلطاً، وكان شيخنا أبو عبد الله محمَّد ابن محمَّد بن النعمان رحمه الله ينشدنا أشعاراً كثيرة في معناه تدل على الاختلاط، ليس هذا موضعاً لذكرها)[2].

وعليه قد يقال: إنّ مقتضى القواعد في الموضوع عدم الحكم بوثاقة الرجل من جهة تساقط التوثيق والتضعيف.

ولكن الصحيح ترجيح توثيق الرجل وفاقاً لما يتراءى من جمهور المتأخرين، فقد اتفقت كلمة أرباب الفتاوى من أصحابنا قدس سرهم الذين يتعرضون لتضعيف الرجال في كتبهم ـ على اختلاف مدارسهم ومبانيهم في توثيق وتضعيف الرجال ـ على عدم الطعن بجابر، وإنَّما بمن روى عنه، ومن أمثلة ذلك ما ذكره المحقّق في المختصر والشرائع[3]

---

(١) جوابات أهل الموصل: ٢٥ ـ ٣٥.

(٢) رجال النجاشي: ١٢٨ رقم:٣٣٢.

(٣) ينظر المختصر النّافع في فقه الإمامية: ٢٧٧، ٢٨٨، شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام: ٤/ ٩٨٤.

والمعتبر[١]، والفاضل الآبي[٢]، والعلّامة[٣]، والشّهيد الأوَّل[٤]، والشّهيد الثّاني[٥]، والمحقّق الأردبيلي[٦]، والسّيّد صاحب الرياض[٧]، وصاحب الجواهر[٨]، والسّيّد صاحب العروة[٩].

بل صحّح جماعة الروايات التي هو فيها، وقالوا إنّها حسنة إذا كان فيها ممدوح مثل (إبراهيم بن هاشم) كالسيّد صاحب المدارك[١٠]، والشيخ البهائي[١١]، والمحقّق السبزواري[١٢]، والمحقّق القمي[١٣]، والمحقّق الآخوند الخراساني[١٤].

---

(١) ينظر: المعتبر في شرح المختصر: ١/ ٣٢٤.

(٢) ينظر: كشف الرموز في شرح المختصر النافع: ٢/ ٣٠٦، ٥٠٧، ٦٠٨.

(٣) ينظر: تحرير الأحكام الشرعيّة على مذهب الإمامية: ٥/ ٤٤٩.

(٤) ينظر: ذكرى الشّيعة في أحكام الشّريعة: ١/ ٤٣١.

(٥) ينظر: مسالك الأفهام إلى تنقيح شرائع الإسلام: ١٥/ ١٣٦.

(٦) ينظر: مجمع الفائدة والبرهان في شرح إرشاد الأذهان: ٩/ ٥٤٢.

(٧) ينظر: رياض المسائل في بيان أحكام الشرع بالدلائل: ١٣/ ١٠.

(٨) ينظر: جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام: ٤٢/ ١٣٩.

(٩) ينظر: العروة الوثقى مع حواشيها: ٦/ ٦٤٩.

(١٠) مدارك الأحكام في شرح شرائع الإسلام: ٢/ ١٢٥. قال ﷺ: (فروى جابر في الحسن، عن أبي جعفر عليه السلام قال: من حمل جنازة من أربع جوانبها...). وعبّر عنها بالحسنة لوجود إبراهيم بن هاشم. ينظر: الكافي: ٣/ ١٧٤.

(١١) ينظر: الحبل المتين في أحكام الدين: ٦٧.

(١٢) ينظر: ذخيرة المعاد في شرح الإرشاد: ٢/ ٣٣٧.

(١٣) ينظر: غنائم الأيام في مسائل الحلال والحرام: ٣/ ٥١٧.

(١٤) ينظر: اللمعات النّيّرة في شرح تكملة التبصرة: ١٤٦.

بل صرّح جماعة بالصحيحة كالمحقّق النراقي[١]، والمحقّق الهمداني[٢]، والمحقّق الشيخ محمَّد تقي الآملي[٣]، والمحقّق السيّد الخوانساري[٤].

وأمّا تضعيف النجاشي فيجاب عنه بوجهين:

(الأوّل): إجمالي وهو ترجيح توثيق ابن الغضائري على تضعيف المفيد والنجاشي من جهة تشدّده في شأن الرجال، فيقدم توثيقه على أي طعن يقع في مقابله. مضافاً إلى معارضة تضعيف المفيد بتوثيقه فيتساقطان.

ولكن قد يشكل كلا الأمرين..

أمّا الأمر الأوّل فلأنّ ما اشتهر من تشدّد ابن الغضائري في شأن الرجال ليس صحيحاً على إطلاقه، بل كان جرحه لهم مبنياً على كونه نقّاداً للأخبار، فقد وثّق جماعة ـ غير جابر ـ ضعّفهم آخرون..

وهم: أحمد بن الحسين بن سعيد الذي قال القميون بحقّه أنّه كان غالياً، لكن ابن الغضائري قال: (وحديثه فيما رأيته سالم)، والحسين بن شاذويه، قال بحقّه: (زعم القميون أنّه كان غالياً. ورأيت له كتاباً في الصلاة سديداً)، وزيد النرسي وزيد الزرّاد، قال بحقّهما: (وغلط أَبُو جَعْفَر في هذا القول ـ وهو أنّ كتبهما موضوعة، وضعها مُحَمَّدُ ابنُ مُوْسى السَمّانُ ـ، فإِنّي رَأَيْتُ كُتُبَهُما مَسْمُوعةٌ عن مُحَمَّد بن أبي عُمَيْر)، ومحمد بن أورمة، قال بحقّه: (اتهمه القميون بالغلو، وحديثه نقي لا فساد فيه)، الحسين بن القاسم ابن

(١) ينظر: مستند الشّيعة في أحكام الشريعة: ٣/ ٢٥٤.

(٢) ينظر: مصباح الفقيه: ٥/ ٣٦٩.

(٣) ينظر: مصباح الهدى في شرح عروة الوثقى: ٦/ ٢٧٧.

(٤) ينظر: جامع المدارك في شرح المختصر النافع: ١/ ١٥٠.

شمون، قال بحقّه: (ضعّفوه. وهو عندي ثقة)، هشام بن إبراهيم العباسي، قال بحقّه: (طُعِنَ عليهِ، والطَعْنُ ـ عندي ـ في مذهبِهِ، لا في نَفْسِهِ)، الحُسَيْنُ بنُ أَحْمَد بن المُغَيْرة، قال بحقّه: (مُضْطَرِبُ المَذْهَبِ. ثِقةٌ في رِوايَتِهِ)[١].

وأمّا الأمر الآخر ـ وهو معارضة تضعيف المفيد بتوثيقه ـ فلإمكان أن يقال: إنَّ تناقض قولي شخص لا يمنع من صيرورة ما ينافيهما أو أحدهما طرفاً للمعارضة.

أو يقال: إنَّ شهادات المفيد في الرسالة العددية لا تخلو عن مسامحة لما ذكر في محلّه[٢].

(الوجه الآخر) ـ تفصيلي ـ: وهو عدم صحة اتهامه بالتخليط..

فنقول: التخليط لغة: هو خلط الشيء بغيره، واختلط فلان، أي فسد عقله. والتخليط في الأمر: الإفساد فيه[٣].

وأمَّا في الاصطلاح فذكر الشيخ محمَّد بن إسماعيل المازندراني (ت ١٢١٦هـ): (وأمَّا قولهم: مختلط، ومخلّط ... الظاهر أنّ المراد بأمثال هذين اللفظين مَن لا يبالي عمّن يروي وممّن يأخذ، يجمع بين الغثّ والسمين، والعاطل والثمين)[٤].

---

(١) رجال ابن الغضائري: ٤٠ ـ ٤١، ٥٣، ٦١ ـ ٦٢، ٩٣، ١١٠، ١١٦، ١١٧ ـ ١١٨.

(٢) ينظر: قبسات من علم الرجال: ١/ ٢١ ـ ٢٥. يضاف إلى ذلك أنّ الشيخ المفيد ﵀ ذكر ـ مثلاً ـ في حقّ محمَّد بن سنان (وهو مطعون فيه، لا تختلف العصابة في تهمته وضعفه، وما كان هذا سبيله لم يعمل عليه في الدين). جوابات أهل الموصل في العدد والرؤية: ٢٠، وذكر في حقّه في كتابه الآخر الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد: ٢/ ٢٤٧ ـ ٢٤٨ (فممّن روى النصّ على الرضا علي بن موسى ﷺ بالإمامة من أبيه والإشارة إليه منه بذلك، من خاصته وثقاته وأهل الورع والعلم والفقه من شيعته ... ومحمَّد بن سنان).

(٣) ينظر: الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية): ٣/ ١١٢٤.

(٤) منتهى المقال في أحوال الرجال: ١/ ١٢٠. وأيضاً يلاحظ مقباس الهداية: ٢/ ٣٠٢ ـ ٣٠٣،

ويمكن القول إنّ الاختلاط على أنواع ثلاثة[١]:

١. الاختلاط بالعقيدة؛ بالغلو أو غيره من وجوه الضلالة.

٢. الاختلاط في الروايات.

٣. الاختلاط في الأسانيد.

والظاهر أنّ نظر المفيد والنجاشي إلى الاختلاط في العقيدة وما بمثابته من البناء على أمور منكرة وغريبة لا حجة عليها، كما ينبّه عليه استناد المفيد إلى أشعار لجابر تدل على الاختلاط.

وأيّاً كان: فشيء من هذه المعاني لا يرد في شأن جابر بن يزيد الجعفي..

أمّا فساد العقيدة ـ والمراد به الغلو ـ فقد مرّ تحقيقه في الجهة الحادية والعشرين من المقام الأوَّل بعنوان (جابر والغلاة)، وقد بيّنا أنَّ هذا المعنى غير ثابت في شأن جابر وإن أضاف إليه الغلاة آثاراً تتضمن الغلو.

يضاف إلى ذلك أنّه لو كان جابر رأساً في الغلو لورد عن الأئمة عليهم السلام التبرؤ منه كما ورد في رؤوس الغلاة ـ كالمغيرة بن شعبة[٢]، وأبي الخطاب[٣]، وابن أبي العزاقر[٤]

وطرائف المقال في معرفة طبقات الرجال: ٢/ ٦٢٤.

(١) قد ذكر ـ في معجم مصطلحات الرجال والدراية ١٥١ـ أنَّ الخلط أو التخليط في الاصطلاح له عدة معان: خلط الاعتقاد الصحيح بالفاسد. وخلط الروايات المنكرة بغيرها. وخلط أسانيد الأخبار بالآخر. وخلط المطالب الصحيحة بغيرها.

(٢) يلاحظ بصائر الدرجات الكبرى في فضائل آل محمَّد عليهم السلام: ٢٥٨ ح١٢.

(٣) اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٤٩٠ ح٤٠١، ٤٩٢ ح٤٠٣.

(٤) الغيبة للطوسي: ٤٠٣ ـ ٤٠٥ ح٣٧٨.

وأحمد بن هلال الكرخي[١]، والشريعي[٢] ـ حتى يبتعد عنهم الشيعة ويأمنوا من بدعهم.

بل عرفت أنّ الإمام عليه السلام قد صرّح بصدقه في شأن ما روي عنه من الغرائب والتي هي مظنة توهم الغلو فيها.

وأمّا الأشعار التي أشار إليها الشيخ المفيد رحمه الله فلم نقف عليها ـ بمقدار ما تيسّر من المراجعة إلى كتب الأخبار والتراجم والتاريخ والأدب وغيرها ـ.

وأمّا المعنى الثاني ـ من خلط المطالب المنكرة بغيرها ـ فأيضاً لا يأتي في جابر؛ لعدم ثبوت وقوع مثل هذا الخلط في رواياته.

نعم، هناك بعض المضامين الغريبة التي وردت في رواياته، لكن لا نحرز أنّها منه، بل من المحتمل أن تكون ممّن روى عنه كعمرو بن شمر والمفضل بن صالح ـ كما صرّح بذلك ابن الغضائري في كلامه عنه ـ.

على أنّ بعضها لم تتفرد به الروايات المنقولة عن جابر، بل يوجد ما يماثلها من طرق أخرى، وبعضها يوجد ما يماثلها في بعض طرق العامّة، كما سيتضح لاحقاً.

وأمّا المعنى الثّالث ـ من خلط بعض أسانيد الأخبار ببعض آخر ـ فلم نجد ما يكون شاهداً عليه.

إن قيل: إنَّ كثرة رواية الضعفاء عن رجل تعدّ طعناً فيه، وقد أكثر الضعفاء والغلاة من الرواية عن جابر، ومن ثَمَّ ذكر النّجاشي في شأنه: (روى عنه جماعة غمز فيهم وضعّفوا، منهم: عمرو بن شمر، ومفضّل بن صالح، ومنخّل بن جميل، ويوسف بن يعقوب)[٣]. وممّن لم يذكرهم من الضعفاء عمرو بن أبي المقدام.

---

(١) المصدر السابق: ٣٩٩ ح٣٧٤.

(٢) المصدر السابق: ٣٩٧ ح٣٦٨.

(٣) رجال النّجاشي: ١٢٨ رقم: ٣٣٢.

ويدعم ما ذكره ﷺ أنّ الأسانيد المذكورة في الفهارس إلى جابر هي ـ عموماً ـ من طريق عمرو بن شمر، والمفضّل بن صالح، ومنخّل بن جميل، وعمرو بن أبي المقدام، وهم جميعاً ضعفاء.

كان الجواب عن ذلك: أنَّ هذا الأمر لا يعدّ ضعفاً في الرجل؛ وذلك..

(أوّلاً): إنَّ رواية الضعفاء عن الرجل لا تقتضي ضعفاً فيه؛ لأنّ طريقة التلقي عن الشيخ ليست هي بانتقاء الشيخ لتلاميذه، وإنَّما كان المحدِّث يجلس في المسجد ويعقد حلقة يحدِّث بها ويسمع منه طلاب الحديث، وقد أخذ عن جابر السُّنّة والشّيعة في الكوفة؛ إذ كان مجتمع الكوفة آنذاك خليطاً.

ومن الجائز أن يكون السبب في إضافة الضعفاء الروايات التي يضيفونها إلى جابر ـ كما تقدّم بيانه في الحلقة السابقة ـ هو تحمّله لعلوم خاصّة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام وبرواياته في العقائد والفضائل، وأكثر وضع الرواة إنَّما هو من المعنيين منهم بهذه المواضيع دون أهل الفقه، كما أنَّ هذه المواضيع أكثر مجالات الوضع دون الفروع الفقهية، فأضافوا ما وضعوه في هذه المواضيع إليه.

كما يحتمل ـ والله أعلم ـ أنَّ السبب في ذلك أنَّ جابراً لم يكن يحدِّث في الجو العامّ، بل يحدِّث في خفاء فكان المبرّزون من تلامذته من قبيلته وهي قبيلة جعفي ـ كعمرو بن شمر، والمفضّل، ومنخّل ـ، وكانت كل قبيلة تسكن سابقاً في مكان واحد فيقال: (حي جعفي) و(حي كندة) وما إلى ذلك، ومن ثَمَّ كان بالإمكان أن يحدِّث قبيلته ومَن جاورها ممّن أكثر عنه دون الخروج إلى الجو العامّ، وأمّا سائر الرواة فرووا عنه روايات معدودة، فتأمل.

وثانياً: إنَّ الرواية عن جابر لا تقتصر على الضعفاء، بل فيهم جماعة من ثقات

الفريقين..

فمن الخاصّة: أبو حمزة الثمالي، إبراهيم بن نعيم العبدي أبو الصباح الكناني، زياد بن أبي الحلال، ميسّر بياع الزطي، الحسن بن السري الكاتب الكرخي، أبو مريم الأنصاري، عبد الله بن غالب الأسدي، نجية بن الحارث العطار، عنبسة بن بجاد العابد وغيرهم.

وقد وردت رواية رجال عنه وثّقهم النجاشي وضعّفهم ابن الغضائري، كـ(إبراهيم ابن عمر اليماني الصنعاني، صباح بن يحيى المزني، يعقوب السرّاج).

ولعلّ هذا من أسباب تضعيف النجاشي له دون ابن الغضائري، بمعنى أنّ النجاشي اعتقد وثاقة هؤلاء الرواة عن جابر فاتّهم جابراً فيما رووه عنه من المضامين الغريبة، ولكن ابن الغضائري رأى أنّ الأقرب اتهام هؤلاء الرواة، فتأمل.

وأمّا من العامّة فقد روى عنه جماعة من أئمة الحديث عندهم ومشاهيرهم مثل: أبي حنيفة، سليمان بن مهران الأعمش، سفيان الثّوري، سلام بن أبي مطيع، سفيان بن عيينة، شعبة بن الحجّاج وغيرهم.

وثالثاً: إنَّ رواية الضعفاء عن الرجل إنَّما تدل على ضعفه إذا كان الضعيف ضعيفاً حين التحمّل عنه حتى يقال إنَّ هذا يؤشر على ضعفه؛ لأنَّ شبيه الشيء منجذب إليه، ومن الجائز أن يكون طرو الضعف على هؤلاء الرواة حصل لاحقاً حيث إنَّهم بقوا بعد جابر مدة طويلة قد تصل في بعضهم إلى نصف قرن وذلك حسب اختلاف وفياتهم.

والمتحصَّل من هذا الطريق: أنَّ الرجل ثقة، على الصحيح.

الطريق الثّالث: سبر روايات الرجل..

لا شكّ في أنَّ روايات الرجل مرآة لوثاقته، فإذا كانت الروايات حسنة وقوية وموافقة مع الروايات المتواترة ورواية الثقات كان ذلك أمارة على حسن حاله ووثاقته، وإذا كانت رواياته غريبة ومنكرة كان موجباً للريبة في أمره أو علامة على ضعفه، ولكن شريطة إحراز كونه منبع الرواية ومصدرها دون من بعده أو قبله.

وبتتبع روايات جابر وجدنا أنَّ جلّها لا شائبة فيها سواء أكانت في العقائد أم الفقه أم التفسير أم الأخلاق أم الفضائل أم التاريخ كما مرّ تفصيل ذلك في الحلقة السّابقة في المقام الثّاني.

ولكن احتوت بعض الروايات التي ينتهي إسنادها إلى جابر على غرائب ومناكير قد يجعل منها علامة على ضعف الرجل أو الريبة فيه، إلّا أنَّ الذي نجده بتتبعها أنَّ في كل منها ضعيفاً أو أكثر في السلسلة قبل انتهاء الرواية إلى جابر فلا يحرز أنَّ منشأ الرواية هو جابر.

وهذا الطريق ـ في نفسه ـ دليل في طول الطريقين السابقين..

ولنذكر نماذج من هذه الروايات المريبة..

١. خبر الخيط، وقد تقدّم تحقيقه في الحلقة الأولى وأنَّه من وضع الغلاة.

٢. ما رواه البرقي عن أبيه، عن أحمد بن النضر، عن عمرو بن شمر، عن جابر، عن عبد الله بن يحيى الكندي[1]، عن أبيه (وكان صاحب مطهرة علي)، عن علي عليه السلام قال:

---

(١) والصحيح: عبد الله بن نجي ـ بنون وجيم مصغّر ـ ابن سلمة بن حشم ـ بكسر الحاء المهملة [وفي تهذيب التهذيب: جشم بالمعجمة] وبالشين المعجمة الساكنة ـ ابن أسد بن خليبة الكوفي الحضرمي، كما ذكره في تهذيب الكمال، وقال: (وكان أبوه على مطهرة علي) ١٦/ ٢٢٠، وثقه ابن حجر في تقريب

(قال رسول الله ﷺ: يا علي إنَّ جبرئيل أتاني البارحة، فسلّم علي من الباب، فقلت: أدخل، فقال: إنّا لا ندخل بيتاً فيه ما في هذا البيت، فصدّقته وما علمت في البيت شيئاً، فضربت بيدي، فإذا جرو كلب كان للحسين بن علي يلعب به الأمس، فلما كان الليل دخل تحت السرير، فنبذته من البيت ودخل، فقلت: يا جبرئيل أو ما تدخلون بيتاً فيه كلب؟ قال: لا، ولا جنب ولا تمثال لا يوطأ)(١).

التهذيب: ١/ ٥٤١ وقال: (أبو لقمان صدوق من الثالثة)، وذكر في تهذيب التهذيب: ٦/ ٥٠ اختلافهم في وثاقته، وأنّه قد وثقّه النسائي وابن حبان، وقال البخاري وابن عدي: فيه نظر، وقال الدارقطني: (وليس بقوي في الحديث)، وقال أيضاً: (يقال إنّه لم يسمع هذا من علي ـ يعني حديث لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ـ)، وعن الشافعي أنّه مجهول.

وأمّا أبوه (نجي الحضرمي) فذكره في تهذيب التهذيب: ١٠/ ٣٧٧ وأنّه قد وثقّه العجلي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد).

هذا، والموجود في جميع المصادر عندنا سواء الأولية منها أم الثانوية الناقلة لهذا الحديث (عبد الله بن يحيى الكندي)، بل حتى في الكافي طبعة دار الحديث (١٣/ ٢٣٤ ح١٣) ولم يُشر إلى وجود أي نسخة أخرى فيها (عبد الله بن نجي الحضرمي). ينظر: الوافي: ٢٠/ ٧٩٩، وسائل الشيعة: ٥/ ١٧٦ ح٦، ٣/ ٤٦٥، بحار الأنوار: ٧٣/ ١٦٠ ح١٠، جامع أحاديث الشيعة: ١٦/ ٨٢٤ ح٩، ١٠.

وهذا الرجل (عبد الله بن يحيى الكندي) أيضاً هو وأبوه من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام وكان من شرطة الخميس ولم يكن صاحب مطهرة الإمام عليه السلام، وقتله معاوية في خلافته. يلاحظ رجال البرقي: ٤، اختيار معرفة الرجال: ١/ ٢٤، علل الشرائع: ١/ ٢١٢.

وهذه الرواية رواها العامة عن جابر عن عبد الله بن نجي ـ كما سيأتي بيانها ـ، وأيضاً رويت عن عبد الله بن نجي بطرق أخرى ـ كما سيأتي تفصيله ـ. يضاف إلى ذلك أنّ الذي يروي عنه جابر الجعفي في أسانيد الخاصة والعامة هو عبد الله بن نجي، والظاهر أنّ الرجل من المعمرين.

وعليه فالظاهر وقوع تصحيف في الاسم والصحيح (عبد الله بن نجي الحضرمي).

(١) المحاسن: ٢/ ٦١٥ ح٤١.

وهذا الحديث غريب من وجهين؛ إذ يمتاز بزيادتين عن أخبار الباب:

الأوَّل: ما ورد فيه من إضافة عدم دخول الملائكة في بيت فيه جنب، وهو ما خلا عنه سائر أخبار الباب(١).

والوجه الآخر: ما ورد فيه من أنّه (كان للحسين بن علي جرو كلب يلعب به). وهذا أيضاً لم يرد في أخبار الباب. وقد روى الكليني هذا المضمون من عدّة طرق أخرى غير طريق جابر لم يرد فيها ذلك(٢).

---

(١) يلاحظ المحاسن: ٢/ ٦١٢ ـ ٦٢١ باب تزويق البيوت والتصاوير. نعم ورد هذا المضمون عند العامة ينتهي سنده إلى أبي زرعة عن ابن نجي عن أبيه عن علي عليه السلام. لاحظ مسند أحمد: ١/ ٨٣، سنن الدارمي: ٢م ٢٨٤، وأيضاً وردت بإسناد عامي عن جابر عن ابن نجي في نفس المصدر: ١/ ١٥٠.

(٢) **أ.** الحسين بن محمَّد، عن معلى بن محمَّد، عن الحسن بن علي الوشاء، عن أبان، عن عمرو بن خالد، عن أبي جعفر عليه السلام قال: (قال جبرئيل عليه السلام: يا رسول الله إنّا لا ندخل بيتاً فيه صورة إنسان، ولا بيتاً يبال فيه، ولا بيتاً فيه كلب). وهذه الرواية ضعيفة بمعلى بن محمَّد. الكافي: ٣/ ٣٩٣ ح٢٦.

ب. حميد بن زياد، عن الحسن بن محمَّد بن سماعة، عن غير واحد، عن أبان بن عثمان، عن عمرو بن خالد، عن أبي جعفر عليه السلام قال: (قال جبرئيل عليه السلام: يا رسول الله، إنّا لا ندخل بيتاً فيه صورة إنسان، ولا بيتاً يبال فيه، ولا بيتاً فيه كلب). وهذا عين الحديث السابق حيث إنّه من طريق أبان عن عمرو بن خالد. ٦/ ٥٢٨ ح١٢.

ج. أبو علي الأشعري، عن محمَّد بن عبد الجبار، عن صفوان، عن ابن مسكان، عن محمَّد بن مروان، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: (قال رسول الله صلى الله عليه وآله: إنَّ جبرئيل عليه السلام أتاني فقال: إنّا معشر الملائكة لا ندخل بيتاً فيه كلب، ولا تمثال جسد، ولا إناء يبال فيه). ٣/ ٣٩٣ ح٢٧.

ومحمَّد بن مروان في هذه الطبقة هو الذهلي البصري (ت ١٦١هـ) وله (٨٣) سنة كما ذكر الشيخ في رجاله ٢٩٥، روى عن الإمامين الهمامين الباقر والصادق عليهما السلام، وعن الفضيل بن يسار، ويمكن توثيقه بناءً على وثاقة مشايخ الثلاثة؛ لرواية صفوان بن يحيى عنه كما في الكافي: ١/ ١٦٧ ح٤، ٣٧١ ح٢، ٢/

وفي هذا الباب أحاديث أخرى كثيرة تبلغ في المحاسن ثلاثين حديثاً[١].

وممّا يؤيد غرابة الزيادتين: أنّ هذه الرواية يبدو من إسنادها أنّها عاميّة ـ وكأنّ جابراً رواها عن طريق مشايخه من العامة ـ وقد ورد عند العامّة مثل هذا المضمون خالياً عن الزيادتين، فقد ورد في صحيح البخاري أنَّ رسول الله ﷺ قال: (لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا صورة تماثيل، وأنَّ النبي (صلى الله عليه [وآله] وسلّم) وعد جبريل فقال: إنّا لا ندخل بيتاً فيه صورة ولا كلب).

وأورد مسلم هذه الحادثة بتفصيل أكثر فقال: (عن عائشة أنَّها قالت واعد رسول الله (صلى الله عليه [وآله] وسلّم) جبريل عليه السلام في ساعة يأتيه فيها فجاءت تلك الساعة ولم يأتِه وفي يده عصا فألقاها من يده، وقال: ما يخلف الله وعده ولا رسله، ثم التفت

---

٢١٣ ح٣، وأيضاً ابن أبي عمير كما في كامل الزيارات: ٣٩٣ ح٢٣، ٤٤٠ ح١، ٤٤٢ ح١، ٤٧٥ ح١٢، وتهذيب الأحكام: ٥/ ٣٨٨ ح٣.

وقد روى الكليني هذا الحديث في موضع آخر. يلاحظ الكافي: ٦/ ٥٢٦ ح٢.

د. محمَّد بن يحيى، عن عبد الله بن محمَّد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن أبان بن عثمان، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: (إنَّ جبرئيل عليه السلام قال: إنّا لا ندخل بيتاً فيه صورة، ولا كلب ـ يعني صورة الإنسان ـ ولا بيتاً فيه تماثيل). ٦/ ٥٢٧ ح٣.

في هامش طبعة دار الحديث أنّه في بعض النسخ أنّ جملة (يعني صورة إنسان) بعد كلمة صورة، وذكر أيضاً (يعني صورة إنسان) في جميع النسخ التي قوبلت، وكذلك الوسائل: ٣/ ٤٦٥ ح٢، وبحار الأنوار: ٧٣/ ١٦٠ ح٦، ما عدا المطبوع من الكافي ففيها (الإنسان). لاحظ الكافي: ١٣/ ٢٣٠ هامش: ٤، ٥.

نعم في الوافي المطبوع: ٢٠/ ٧٩٨ لا توجد هذه الجملة.

(١) يلاحظ المحاسن: ٢/ ٦١٢ ـ ٦٢١ من حديث: ٣٢ ـ ٦١.

فإذا جرو كلب تحت سريره، فقال: يا عائشة متى دخل هذا الكلب هاهنا؟ فقالت: والله ما دريت فأمر به فأخرج فجاء جبريل فقال رسول الله (صلى الله عليه [وآله] وسلّم): واعدتني فجلست لك فلم تأتِ، فقال: منعني الكلب الذي كان في بيتك، إنّا لا ندخل بيتاً فيه كلب ولا صورة)[١].

فالملاحظ أنّ هذه الرواية الواردة في الصحيحين ليس فيها أنَّ جرو الكلب كان للحسين بن علي عليه السلام.

أقول: يمكن أن يجاب عن هذه الرواية بجوابين:

الجواب الأوَّل: روى الكليني هذا الحديث بعين إسناد البرقي من طريق أحمد بن النضر وهو خال عن الزيادة.. قال: أبو علي الأشعري، عن محمَّد بن سالم، عن أحمد بن النضر، عن عمرو بن شمر، عن جابر، عن عبد الله بن يحيى الكندي[٢]، عن أبيه وكان صاحب مطهرة أمير المؤمنين عليه السلام قال: (قال رسول الله صلى الله عليه وآله: قال جبرئيل عليه السلام: إنّا لا ندخل بيتاً فيه تمثال لا يوطأ). الحديث مختصر[٣].

فالملاحظ أنّ هذا عين حديث البرقي في المحاسن إسناداً ومضموناً، ولكن عبّر عنه الكليني بأنَّه حديث مختصر.

ولعلّ الاختصار فيه أنَّه لم يذكر الكلب ولا الإناء الذي يبال فيه.

وعليه فيقال: إنَّه لم يثبت وجود (جرو كلب كان للحسين بن علي عليه السلام) في متن الحديث حتى في ما رواه الكليني بطريقه عن جابر الجعفي، وليس فيه أيضاً (فقال: إنّا لا

---

(١) يلاحظ صحيح البخاري: ٤/ ٨٢، ٧/ ٦٦، صحيح مسلم: ٦/ ١٥٥.

(٢) تقدم تحقيقه وأنّه (عبد الله بن نجي الحضرمي).

(٣) الكافي: ٦/ ٥٢٨ ح١٣.

ندخل بيتاً فيه ما في هذا البيت، فصدّقته وما علمت في البيت شيئاً، فضربت بيدي ... ولا جنب).

ولكن قد يتأمل في هذا الجواب؛ بالنظر إلى أنّه لا يبعد حذف الكليني للزيادة كما حذف ذكر الكلب والإناء الذي يبال فيه، ولعلّه من جملة ما أشار إلى حذفه بقوله: (الحديث مختصر).

الجواب الآخر: هذه الرواية ضعيفة بعمرو بن شمر.

ولا يخفى أنّ أصل الحديث عامي رواه غير واحد عن عبد الله بن نجي عن أبيه عن علي عليه السلام ففي مسند أحمد أنّ أبا زرعة بن عمرو بن جرير يحدِّث عن عبد الله بن نجي عن أبيه عن علي عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله أنّه قال: (لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا صورة)[1].

ووردت الرواية المبحوث عنها بإسناد عامي من طريق شعبة عن جابر، قال: سمعت عبد الله بن نجي يحدِّث عن علي عليه السلام ... وفيه: (فنظرت فإذا جرو للحسن بن علي تحت السرير فأخرجته)[2].

وروى الترمذي بإسناده عن مجاهد عن أبي هريرة وفيه: (وكان ذلك الكلب جرواً للحسين أو للحسن تحت نضد له، فأمر به فأُخرج)[3].

وروى البيهقي أيضاً من طريق أبي هريرة: (...فإذا كلب أو جرو للحسن والحسين رضي الله عنهما فأمر به رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم فأُخرج)[4].

---

(١) مسند أحمد: ١/ ١٠٤.

(٢) مسند أحمد: ١/ ١٥٠.

(٣) سنن الترمذي: ٤/ ٢٠١ ح٢٩٥٨.

(٤) السنن الكبرى: ٧/ ٢٧٠.

وفي مسند أبي يعلى من طريق أبي زرعة بن عمرو بن جرير عن عبد الله بن نجي، وفيه: (فنظرت فإذا جرو للحسين بن علي مربوطاً بقائم السرير في بيت أم سلمة...) وفيه ذكر الجنب[١].

فيظهر أنّ الحديث مروي من طريق جابر وغيره في طرق العامة، ويحتمل أن يكون الغرض بالزيادة الحط من مكانة الحسنين عليهما السلام.

٣. ما ورد في أصل جعفر بن محمَّد بن شريح الحضرمي، عن حميد بن شعيب السّبيعي عن جابر، قال جابر: سمعت أبا عبد الله عليه السلام وهو يقول: (إنَّ لله ديكاً في الأرض ورأسه تحت العرش جناح له في المشرق، وجناح له في المغرب فيقول سبحان الملك القدوس. فإذا قال ذلك صاحت الديوك وإجابته فإذا سَمِعتَ صوت الديك فليقل أحدكم: سبحان ربي الملك القدوس)[٢].

قلت: هذا حديث منكر حتى لو وجّه بأنّ المراد بالديك مَلَك من الملائكة لمكان جعل صياح الديوك في الأرض استجابة منها لتسبيح ذاك الديك السماوي.

يضاف إلى ذلك: أنّ الرواية ضعيفة من حيث عدم اعتبار مصدرها للخدشة في ثبوت أصل جعفر المذكور عنه، ومن حيث ضعف إسنادها بجعفر المذكور وحميد بن شعيب، فإنَّ الرجلين وإن ذُكرا في كتب الفهارس والرجال لكنَّهما لم يوثقا أو يمدحا، فالرجلان مجهولان[٣].

---

(١) مسند أبي يعلى: ١/ ٤٤٤ ح٥٩٢.

(٢) الأصول السّتة عشر: ٢٣٩ ح٢٩٠. (ط. دار الحديث).

(٣) يلاحظ رجال النجاشي: ١٣٣(حميد بن شعيب)، فهرست الشيخ الطوسي: ٩٣ (جعفر بن محمَّد)، رجال الشيخ: ١٩٢ (جعفر بن محمَّد).

وقد رويت هذه الرواية من طرق أخرى كلّها ضعيفة.

نعم، ورد هذا المضمون في ضمن رواية في التفسير المنسوب إلى علي بن إبراهيم حيث رواه بإسناد معتبر عن أبيه عن محمَّد بن أبي عمير عن هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام(١).

ولكن لم يثبت التفسير عنه، مع خلو سائر الروايات المعتبرة في المعراج عن مثل هذه الزيادة، فهي زيادة شذت بها هذه الرواية.

ورواه مرسلاً في الفقيه عن أبي جعفر عليه السلام(٢).

٤. ما رواه الصدوق في العلل عن أبيه رحمه الله قال سعد بن عبد الله، عن إبراهيم بن هاشم، عن عبد الله بن حمّاد، عن شريك، عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام قال: (قال رسول الله صلى الله عليه وآله لا تسبوا قريشاً، ولا تبغضوا العرب، ولا تذلوا الموالي، ولا تساكنوا الخوز ولا تزوجوا إليهم، فإنَّ لهم عرقاً يدعوهم إلى غير الوفاء)(٣).

ومحل الشاهد فيه ذيل الحديث من النهي عن (مساكنة الخوز ...) فإنَّه منكر.

ولكن هذا الحديث لا يثبت عن جابر من جهة ضعفه بعبد الله بن حمّاد، فإنَّ الرجل لم يوثق صريحاً في كتب الرجال، بل قال عنه ابن الغضائري: إنَّ حديثه يعرف تارة وينكر أخرى، ويخرّج شاهداً(٤).

نعم، ذكر عنه النجاشي أنّه من شيوخ أصحابنا، واستفاد منه الوحيد قدس سره الجلالة

---

(١) تفسير القمي: ٢/ ٢ـ ١٢.

(٢) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٤٨٢ ح١٣٩٥.

(٣) علل الشرائع: ٢/ ٣٩٣ ح٤.

(٤) رجال ابن الغضائري: ٧٨.

والوثاقة، وهو غير ظاهر[١].

مضافاً إلى عدم ثبوت وثاقة شريك بن عبد الله القاضي[٢]، وهو عامي ظاهراً وقد

---

(١) فهرست أسماء مصنفي الشيعة (رجال النجاشي): ٢١٨ رقم: ٥٦٨.

والمستفاد من هذه العبارة أنَّ الرجل إمامي، ولا دلالة فيها على التوثيق.

قال ﷾ ـ في تعليقته على منهج المقال (٢٤٤) ـ إنَّ قول النجاشي: ("من شيوخ أصحابنا": فيه شهادة على الجلالة، بل وعلى الوثاقة).

ولكن هذا الكلام لا يمكن المساعدة عليه؛ وذلك لأنَّ النجاشي ـ في الغالب ـ يقرن هذه الجملة بالوثاقة إمّا قبلها أو بعدها، وهذا لا يناسب كونه مستبطناً للوثاقة كما فعل في كثير من الموارد كما في: أبان بن عمر الأسدي، وإبراهيم بن محمَّد بن معروف أبو إسحاق المذاري، وإبراهيم بن عمر اليماني الصنعاني، والحسن بن محمَّد بن أحمد الصفار البصري، والحسن بن موفق، والحسن بن عبد الصمد بن محمَّد بن عبيد الله الأشعري، والحسين بن علي بن سفيان، وإسحاق بن عمّار، وأحمد بن محمَّد بن عبيد الله الأشعري القمي، وأحمد بن علي الفائدي، وجعفر بن محمَّد بن إسحاق، وجعفر بن أحمد بن يوسف الأودي، وزكار بن الحسن الدينوري، وسلامة بن محمَّد بن إسماعيل بن عبد الله، وعبد الله بن سعيد بن حيان، وعبيد الله بن أبي زيد الأنباري، وعلي بن محمَّد بن يوسف المعروف بابن خالويه، وعلي بن أحمد بن الحسين الطبري الآملي، وعلي بن محمَّد بن شيران أبو الحسن الإبلي، والعمركي ابن علي أبو محمَّد البوفكي، ومحمَّد بن إبراهيم بن جعفر النعماني. لاحظ رجال النجاشي: ١٤، ١٩، ٢٠، ٤٨، ٥٧، ٦٢، ٦٨، ٧١، ٧٩، ٩٥، ١٢١، ١٢٣، ١٧٦، ١٩٢، ٢١٧، ٢٣٢، ٢٦٨، ٢٦٨، ٢٦٩، ٣٠٣، ٣٨٣.

نعم، صدرت منه هذه الجملة دون توثيق ـ مضافاً إلى عبد الله بن حمّاد ـ بحقّ أبان بن عبد الملك الثقفي، وفارس بن سليمان. لاحظ رجال النجاشي: ١٤، ٣١٠.

ومن ذلك يظهر أنْ لا دلالة لجملة (شيخ من أصحابنا) على التوثيق عند النجاشي بوجه.

وأيضاً ذكر الشيخ في الرجال والفهرست أنَّ له كتاباً. ولم يصرّح بوثاقته. رجال الطوسي: ٣٤٠، الفهرست: ١٤٠.

(٢) قال البخاري في تاريخه: (شريك بن عبد الله أبو عبد الله النخعي قاضي الكوفة، سمع أبا إسحاق

قدح فيه العامة[١].

والظاهر أنّ أصل الرواية عاميّ وقد رواها العامة ـ في مصادر التاريخ ـ من طريق شريك نفسه عن يحيى بن معدان، عن حفص بن عمر، عن شريك، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله.

وأيضاً ورد هذا المضمون ـ في نفس المصدر ـ عن الرجلين الأولين بواسطتين عن الأعمش عن أبي وائل، عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله [٢].

وكأنّ هذه الرواية قد تسربت إلى روايات الإمامية بتوسط بعض الضعفاء منهم أخذاً من روايات العامة.

٥. فضل التهليل..

روى الصدوق عن أبيه، قال: حدّثنا علي بن الحسين الكوفي، عن أبيه، عن الحسين ابن سيف، عن أخيه علي، عن أبيه سيف بن عميرة، عن عمرو بن شمر، عن جابر، عن أبي الطفيل، عن علي عليه السلام قال: (ما من عبد مسلم يقول: لا إله إلّا الله إلّا صعدت تخرق كل سقف لا تمر بشيء من سيئاته إلّا طلستها[٣] حتى تنتهي إلى مثلها من الحسنات فتقف)[٤].

الهمداني وسلمة بن كهيل، قال عبد الله بن أبي الأسود: مات سنة سبع وسبعين ومائة، وقال أحمد بن أبي الطيب: ولد مقتل قتيبة بخراسان). التاريخ الكبير: ٤/ ٢٣٧ رقم:٢٦٤٧.

(١) يلاحظ تهذيب التهذيب: ٤/ ٢٩٤ـ٢٩٦.

(٢) يلاحظ ذكر أخبار أصبهان: ٢/ ٣٦١.

(٣) قال الخليل: (طلس: الطلس: كتاب قد محي ولم ينعم محوه. وإذا محوت لتفسد خطه، قلت: طلسته). العين: ٧/ ٢١٤.

وقال الجوهري: (طلس: الطلس: المحو). الصحاح: ٣/ ٩٤٤.

(٤) التوحيد: ٢١ ح١٢.

ورواه في ثواب الأعمال عن أبيه، (قال حدّثني سعد بن عبد الله، قال: حدّثنا أحمد ابن محمَّد بن عيسى وإبراهيم بن هاشم والحسن بن علي الكوفي، عن الحسين بن سيف، عن عمرو بن شمر إلى آخر الإسناد[٢].

والظاهر سقوط سيف بن عميرة في هذا الإسناد بقرينة إسناد التوحيد.

وعليه فمعنى الحديث أنَّ قول (لا إله إلّا الله) تمحو الذنوب.

وهذا الحديث منكر في مضمونه، لا لاستكثار الثواب على التهليل بشرطه وشروطه، ولا لما فيه من صعود الثواب وقد قال سبحانه وتعالى: ﴿**إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ**﴾[٣] بل من جهة قوله: إنّها (تخرق...)؛ فإنّه غريب وغير معهود.

بل قد يقال: إنّ مقتضى الرواية أنّ هذا الأثر للتهليل الواحد، ومثل هذا لم يثبت في الآثار الصحيحة في الباب.

ولكن الرواية لم تثبت عن جابر من جهة ضعف الراوي عنه وهو عمرو بن شمر.

٦. فضيلة سورة يس وبعض السّور الأخرى..

روى الصدوق ثواب قراءة سورة يس عن محمَّد بن الحسن [ابن الوليد] قال: حدّثني محمَّد بن الحسن الصفار، عن محمَّد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن علي بن أسباط، عن يعقوب بن سالم، عن أبي الحسن العبدي، عن جابر الجعفي عن أبي جعفر عليه السلام قال: (من قرأ يس في عمره مرة واحدة كتب الله له بكل خلق في الدنيا وبكل خلق في الآخرة وفي السّماء وبكل واحد ألفي ألف حسنة، ومحا عنه مثل ذلك، ولم يصبه فقر،

---

(١) التوحيد: ٢١ ح١٢.

(٢) ثواب الأعمال: ٣. وفي الهامش: [طلستها، وفي (خ د) طمستها، وفي نسخة طامستها].

(٣) سورة فاطر: ١٠.

ولا غرم، ولا هدم، ولا نصب، ولا جنون، ولا جذام، ولا وسواس، ولا داء يضره، وخفّف الله عنه سكرات الموت وأهواله ووَلِيَ قبض روحه، وكان ممّن يضمن الله له السّعة في معيشته والفرج عند لقائه والرضا بالثواب في آخرته، وقال الله تعالى لملائكته أجمعين من في السّماوات ومن في الأرض: قد رضيت عن فلان فاستغفروا له)[١].

وإسناد هذه الرواية مخدوش من جهة أبي الحسن العبدي، والظاهر أنَّ الرجل من العامة، فقد وقع في مناقب ابن مردويه (ت ٤١٠هـ) بعنوان (عليّ بن الحسن أبو الحسن العبدي)[٢]، وأيضاً ذكره ابن حجر في الإصابة[٣].

وورد (أبو الحسن العبدي) في أسناد معظم كتب الصدوق بعضها عاميّة وآخر ينتهي برجال من العامّة، وفي أكثرها يروي عن سليمان بن مهران الأعمش: فقد ورد في الأمالي ثماني مرات، والتوحيد مرتين، والخصال مرة واحدة، وثواب الأعمال مرتين، وعلل الشرائع ست مرات، وكذلك معاني الأخبار، والفقيه مرة واحدة.

وقد وردت رواية (علي بن الحسين العبدي، عن سعد الإسكاف، عن الأصبغ بن نباتة) في الكافي[٤]، وعن الإمام الصادق عليه السلام في التهذيب[٥]، وعن سليمان الأعمش في تفسير القمي[٦]، وعن أبي هارون العبدي أيضاً في تفسير القمي[٧]، ووردت رواية (علي

(١) ثواب الأعمال: ١١١ ثواب من قرأ سورة يس.

(٢) ينظر: مناقب عليّ بن أبي طالب وما نزل من القرآن في عليّ: ٢٣٢ ح٣٣٤.

(٣) ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة: ٧/ ١٣٦.

(٤) ينظر: الكافي: ١/ ٢١٧ ح١، ٤٢٨ ح٧٩.

(٥) ينظر: تهذيب الأحكام: : ٣/ ١٤٣ باب صلاة الغدير ح١.

(٦) ينظر: تفسير القمي: : ٢/ ٣٨١ من أنَّ الذنب يحرم من الرزق.

(٧) ينظر: تفسير القمي: : ٢/ ٢٤٦.

ابن الحسين أبي الحسن العبدي) عن (أبي هارون العبدي (ت ١٣٤هـ) في شواهد التنزيل للحسكاني[١].

وقد ذكر الشيخ في رجاله[٢] علي بن الحسن العبدي الكوفي، وكان السيّد الخوئي ﷺ يبني على وثاقته لوقوعه في تفسير القمي[٣].

وعلى أي حال فلم نعثر ـ بحسب التتبع ـ في مصادر الفريقين على توثيق أو مدح للرجل؛ وعليه فلا يمكن إثبات انتسابها إلى جابر بن يزيد الجعفي.

وقد وردت مضامين أقوى في فضل سورة يس وغيرها وإن كان في الكلّ إعضال سندي.

ومع الغضّ عن المناقشة السّندية في هذه الروايات فإنَّ هذه المضامين يصعب قبولها إذا جمدنا على ظاهرها، من أنَّه يترتب بمجرد قراءة القرآن هكذا آثار.

هذا، وهذه المضامين أُبتليت بها المدرستان، وهي تنتمي إلى ظاهرة الوضع، قال عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري: (النوع الحادي والعشرون: معرفة الموضوع، وهو المختلق المصنوع ... والواضعون للحديث أصناف وأعظمهم ضرراً قوم من المنسوبين إلى الزهد وضعوا الحديث احتساباً فيما زعموا فتقبل النّاس موضوعاتهم ثقة منهم بهم وركوناً إليهم ... مثال: روينا عن أبي عصمة ـ وهو نوح بن أبي مريم ـ أنَّه قيل له من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس في فضائل القرآن سورة سورة؟ فقال: إنِّي رأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن واشتغلوا بفقه أبي حنيفة ومغازي محمَّد بن إسحاق فوضعت هذه الأحاديث حسبة. وهكذا حال الحديث الطويل الذي يروى عن أُبي بن كعب عن

---

(١) ينظر: شواهد التنزيل لقواعد التفضيل في الآيات النازلة في أهل البيت عليهم صلوات الله أجمعين: ١/ ٢٠٢.

(٢) ينظر: الأبواب: ٢٤٦ رقم: ٣٣٦.

(٣) لاحظ معجم رجال الحديث: ١٢/ ٤٠٨.

النبي (صلى الله عليه [وآله] وسلّم) في فضل القرآن سورة فسورة، بحث باحث عن مخرجه حتى انتهى إلى من اعترف بأنَّه وجماعة وضعوه وإنَّ أثر الوضع لبيِّن عليه ولقد أخطأ الواحدي المفسِّر ومن ذكره من المفسرين في إيداعه تفاسيرهم)[١].

قال النووي: (المسألة الرابعة: في بيان أصناف الكاذبين في الحديث وحكمهم، وقد نقّحها القاضي عياض ... وهم أنواع منهم من يضع عليه ما لم يقله أصلاً: إمَّا ترافعاً واستخفافاً كالزنادقة وأشباههم ممّن لم يرجِ للدين وقاراً. وإمَّا حسبة بزعمهم وتديناً كجهلة المتعبدين الذين وضعوا الأحاديث في الفضائل والرغائب)[٢].

ولقد كُذِبَ على رسول الله ﷺ في حياته كما نقل لنا ذلك أمير المؤمنين عليه السلام بقوله: (ولقد كُذِبَ على رسول الله ﷺ على عهده حتى قام خطيباً فقال: "من كَذَب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار")[٣]. وفي الكافي زيادة: (ثم كذب عليه من بعده)[٤].

وقد تواتر عند العامّة هذا الخبر بهذا اللفظ[٥] أو بلفظ: (من قال عليّ ما لم أقل)[٦]، أو بلفظ: (لا تكذبوا عليَّ، فإنَّه من يكذب عليَّ يلج النار)[٧].

---

(١) مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث: ٧٧ ـ ٨١.

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي: ١/ ١٢٦.

(٣) نهج البلاغة: ٢/ ١٨٨. شرح الشيخ محمَّد عبده.

(٤) الكافي: ١/ ٦٢.

(٥) يلاحظ على سبيل المثال صحيح البخاري: ١/ ٣٥، ٣٦، و٢/ ٨١، و٤/ ١٤٥، و٧/ ١١٨. مسند أحمد: ١/ ٧٨، ١٣٠، ١٦٥، ١٦٧، ٢٩٣، ٣٢٣، ٣٨٩، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٥، ٤٣٦، ٤٥٤.

(٦) يلاحظ على سبيل المثال صحيح البخاري: ١/ ٣٥، مسند أحمد: ١/ ٦٥.

(٧) يلاحظ الجامع الصحيح (صحيح مسلم): ١/ ٧، مسند أحمد: ١/ ٨٣، ١٢٣، ١٥٠، سنن الترمذي: ٤/ ١٤٢، المستدرك على الصحيحين: ٢/ ١٣٨.

ومن الواضح أنَّ كلام أمير المؤمنين عليه السلام يوثق أنَّ ظاهرة الوضع حدثت في عصر الرسالة، ولكن قطعاً لم يكونوا من الشّيعة؛ لأنَّ شيعة علي عليه السلام في ذلك العصر كانوا معروفين بالتقوى والدين والورع وصدق اللهجة والإخبات إلى الله تعالى.

وعليه فظاهرة الوضع عند العامّة أسبق منها عند الخاصّة، بل لا يبعد تأثّر ضعفاء الخاصّة في ما بعد بما عند العامّة من الموضوعات، وذلك لأنَّهم يرون أنَّ كل ما يرويه العامّة عن النبي صلى الله عليه وآله يجب أن يكون مثله أو زيادة مروياً أيضاً عن أئمة الهدى عليهم السلام على أساس أنَّ كل ما عند الناس عندهم لا يشذّ عنهم شيء وما إلى ذلك، فيتبرعون بجعل أحاديث على لسان أئمتنا عليهم السلام ويضعونها في كتب أصحابنا.

ويشهد على تأثّر الوضّاعين عند الخاصّة بما عند العامّة ما تقدّم آنفاً في ذكر فضائل بعض سور القرآن الكريم، فقد سبقنا العامّة في ذلك كما في أبي عصمة نوح بن أبي مريم[1] ـ حيث مرّ ذكره في ما نقلناه من كتاب مقدمة ابن الصلاح ـ الذي وضع على لسان عكرمة عن ابن عباس فضائل القرآن سورة سورة.

---

(١) هو نوح بن أبي مريم، واسمه مابنة، ويقال: مافنة، وقيل: يزيد بن جعونة المروزي، أبو عصمة القرشي قاضي مرو، ويعرف بنوح الجامع (ت ١٧٠هـ). روى عن: أبان بن أبي عياش ... وجعفر بن محمَّد بن علي ... وسليمان الأعمش ... ومحمَّد بن السائب الكلبي، ومحمَّد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، ومحمَّد بن مسلم ابن شهاب الزهري ... وأبي حنيفة النّعمان بن ثابت ... قال العباس بن مصعب المروزي: أبو عصمة نوح بن أبي مريم الجامع كان أبوه مجوسياً اسمه مابنة واستقضى على مرو وأبو حنيفة حي، فكتب إليه أبو حنيفة بكتاب موعظة ... وإنَّما سمي الجامع؛ لأنَّه أخذ الرأي عن أبي حنيفة، وابن أبي ليلى، والحديث عن حجّاج بن أرطاة ومن كان في زمانه، وأخذ المغازي عن محمَّد بن إسحاق، والتفسير عن الكلبي، ومقاتل، وكان مع ذلك عالماً بأمور الدنيا، فسمي نوح الجامع. ضعّفه البخاري وأحمد ابن حنبل ويحيى بن معين وأبو زرعة وأبو حاتم وابن المبارك ومسلم بن الحجّاج

ومن أمثلة ما عند العامّة ما رواه أحمد في مسنده بإسناده عن عمر، قال: (قال رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلّم: من قال في سوق لا إله إلّا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد بيده الخير يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير، كتب الله له بها ألف ألف حسنة ومحا عنه بها ألف ألف سيئة وبنى له بيتاً في الجنة)(١).

وروى نفس هذا الحديث الترمذي ـ مع بعض التقديم والتأخير ـ بنفس الإسناد، ولكن في آخره بدل (بنى له بيتاً في الجنة): (ورفع له ألف ألف درجة).

وعقّبه بقوله: (هذا حديث غريب)(٢).

وروى الترمذي أيضاً بإسناده عن تميم الداري عن رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلّم أنَّه قال: (من قال أشهد أن لا إله إلّا الله وحده لا شريك له إلهاً واحداً أحداً صمداً لم يتخذ صاحبة ولا ولداً ولم يكن له كفواً أحد. عشر مرات كتب الله له أربعين ألف ألف حسنة).

وأيضاً عقّبه بقوله: (هذا حديث غريب لا نعرفه إلّا من هذا الوجه. والخليل بن مرة ليس بالقوي عند أصحاب الحديث. قال محمَّد بن إسماعيل [وهو البخاري]: هو منكر الحديث)(٣).

والدارقطني والنسائي وآخرون، وذكر الحاكم النيسابوري: أنَّه وضع حديث فضائل القرآن. ينظر: تهذيب الكمال: ٣٠/ ٥٦ ـ ٦١.

هذا، وقد وردت روايته عن جابر في الكافي: ٥/ ٥٥.

(١) مسند الإمام أحمد ابن حنبل: ١/ ٤٧.

(٢) سنن الترمذي (الجامع الصحيح): ٥/ ١٥٥.

(٣) سنن الترمذي (الجامع الصحيح): ٥/ ١٧٧.

روى الطبراني بإسناده عن ميمونة (أنَّ رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلّم قام بين صف الرجال والنساء فقال: يا معشر النساء إذا سمعتن أذان هذا الحبشي وإقامته فقلن كما يقول؛ فإنَّ لَكُنّ بكل حرف ألف ألف درجة. قال عمر: هذا للنساء فماذا للرجال؟ قال: ضعفان يا عمر)[١].

وأيضاً روى الطبراني بإسناده عن عمر بن الخطاب قال: (قال رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلّم: القرآن ألف ألف حرف وسبعة وعشرون ألف حرف فمن قرأه صابراً محتسباً كان له بكل حرف زوجة من الحور العين).

قال الطبراني: (لا يُروى هذا الحديث عن عمر رضي الله عنه إلّا بهذا الإسناد. تفرّد به حفص بن ميسرة)[٢].

وغير ذلك كثير، ومن ثَمَّ نرى أنَّ البخاري ومسلم لم يرويا أمثال هذه الروايات في صحيحيهما.

وتحقيق هذه الظاهرة وأسبابها ونتائجها موكول إلى محل آخر لا يسع المقام الخوض فيه.

٧. ما رواه العياشي في تفسيره عن جابر عن أبي جعفر عليه السلام قال: (إنَّ قابيل بن آدم معلّق بقرونه في عين الشمس، تدور به حيث دارت في زمهريرها وحميمها إلى يوم القيامة، فإذا كان يوم القيامة صيّره الله إلى النّار)[٣].

وهذا الحديث غريب ومنكر ومخالف مع الواقع الخارجي ببداهة أيضاً، إذ إنَّ الشمس لا زمهرير فيها وإنَّما هي كتلة من النّار، تبلغ درجة حرارة مركزها حوالي ستة

---

(١) المعجم الكبير: ٢٤/ ١٦. ومجمع الزوائد: ١/ ٣٢١.

(٢) المعجم الأوسط: ٦/ ٣٦١، مجمع الزوائد: ٧/ ١٦٣.

(٣) تفسير العياشي: ١/ ٣١١ ح٨٠.

عشر مليون درجة مئوية، ودرجة حرارة السطح خمسة آلاف وخمسمائة درجة مئوية، ودرجة حرارة هالتها مليوني درجة مئوية.

ولا يثبت الحديث عن جابر من جهة الإرسال، ولا يظن إسناده إلّا ضعيفاً.

٨. ما رواه النعماني في غيبته بقوله: حدّثنا أبو سليمان أحمد بن هوذة، قال: حدّثنا إبراهيم بن إسحاق النهاوندي، عن عبد الله بن حمّاد الأنصاري[١]، عن عمرو بن شمر، عن جابر، قال: (قال أبو جعفر عليه السلام: كيف تقرأون هذه السورة؟ قلتُ: وأية سورة؟ قال: سورة ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾[٢]. فقال: ليس هو سأل سائل بعذاب واقع، إنَّما هو سال سيل وهي نار تقع في الثوية، ثُمَّ تمضي إلى كناسة بني أسد، ثُمَّ تمضي إلى ثقيف فلا تدع وتراً لآل محمَّد إلّا أحرقته)[٣].

وهذه الرواية باطلة؛ لما فيها من وقوع التحريف في القرآن الكريم، مع أنّ اللفظ المذكور لا يشبه النسق القرآني، كما أنّ الإشارة بالآية إلى حدث يقع في الثوية بظهر الكوفة، بعيدٌ.

يضاف إلى ذلك أنّها ضعيفة..

---

(١) قال النجاشي: (عبد الله بن حمّاد الأنصاري، من شيوخ أصحابنا). رجال النجاشي: ٢١٨. قال ابن الغضائري: (نزل قم. لم يروِ عن أحد من الأئمة عليهم السلام. وحديثه يُعرف تارة ويُنكر أخرى، ويخرّج شاهداً). رجال ابن الغضائري: ٧٨. وقول النجاشي (من شيوخ أصحابنا) لا دلالة له على التوثيق ـ كما تقدّم ذلك آنفاً ـ. مضافاً إلى غمز ابن الغضائري في حديثه، فالرجل لا يعتمد عليه.

(٢) المعارج: ١.

(٣) الغيبة: ٢٨١ ح٤٩.

أوَّلاً: بالإرسال بأكثر من واسطة ـ بحسب سند هذه الرواية وكتب الفهارس[١] ـ بين عبد الله بن حمّاد الأنصاري وعمرو بن شمر.

وثانياً: إنّ كلَّ رجال السّند ـ غير النعماني وجابر ـ غير موثقين، بل صرّح بضعف بعضهم واتهامه في دينه[٢].

وفي رواية أخرى[٣] أنّ هذا تأويل للآية. وهو أيضاً غريب.

هذا، وما ورد من كيفية قراءة هذه الآية بالرواية موجود في بعض كتب العامة..

---

(١) وتفصيل ذلك موكول إلى محل آخر إن شاء الله تعالى.

(٢) **فبالإضافة** إلى عبد الله بن حمّاد الأنصاري وعمرو بن شمر، **١.** أحمد بن هوذة، قال الشيخ: (أحمد ابن النضر بن سعيد الباهلي المعروف بابن أبي هراسة، يلقّب أبوه هوذة سمع منه التلعكبري سنة إحدى وثلاثين وثلاثمائة، وله منه إجازة مات في ذي الحجة سنة ثلاث وثلاثين وثلاثمائة يوم التروية بجسر النهروان، ودفن بها). رجال الشيخ: ٤٠٩. وقال الخطيب البغدادي: (أحمد بن هوذة أبو سليمان النهرواني، حدّث عن إبراهيم بن إسحاق الأحمري). تاريخ بغداد: ٥/ ٤٠٨. فالرجل ليس له توثيق في كتب الرجال فهو مهمل.

٢. إبراهيم بن إسحاق النهاوندي، قال النجاشي: (إبراهيم بن إسحاق، أبو إسحاق الأحمري النهاوندي، كان ضعيفاً في حديثه متهوماً). رجال النجاشي: ١٩. وقال الشيخ في الفهرست (ص: ١٦): (كان ضعيفاً في حديثه متّهماً في دينه). وأيضاً ضعّفه في رجاله (٤١٤) في باب مَن لم يروِ عنهم عليهم السلام. وأيضاً ضعّفه ابن الغضائري في رجاله: ٣٩.

(٣) الغيبة: ٢٨١ ح٤٨. قال النعماني: حدّثنا محمَّد بن همام، قال: حدّثنا جعفر بن محمَّد بن مالك، قال: حدّثنا محمَّد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن الحسن بن علي، عن صالح بن سهل، عن أبي عبد الله جعفر بن محمَّد عليه السلام في قوله تعالى: ﴿**سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ**﴾ قال: (تأويلها فيما يأتي في عذاب يقع في الثوية ـ يعني ناراً، وهذا تفسير من الراوي ـ حتى ينتهي إلى الكناسة ـ كناسة بني أسد ـ حتى تمرّ بثقيف لا تدع وتراً لآل محمَّد إلّا أحرقته، وذلك قبل خروج القائم عليه السلام).

قال ابن زمنين (ت ٣٩٩هـ) في تفسيره: (وكان بعضهم يقرؤها: "سال سيل" بغير همزٍ من باب السَّيْل، وقال: هو وادٍ من نارٍ يسيل)[١].

وصرّح بهذا البعض الزمخشري في كشافه بقوله: (وقرئ "سال سائل" وهو على وجهين: إمَّا أن يكون من السؤال وهي لغة قريش، يقولون: سلت تسأل، وهما يتسايلان، وأن يكون من السيلان، ويؤيده قراءة ابن عباس "سال سيل" والسيل مصدر في معنى السائل كالغور بمعنى الغائر، والمعنى: اندفع عليهم وادي عذاب فذهب بهم وأهلكهم)[٢].

وكأنّ بعض الضعفاء أخذ هذه القراءة فجعل منها رواية تتعلق بعصر ما قبل الظهور.

٩. ما رواه الطبري في دلائل الإمامة، قال أبو جعفر[٣]: (وحدّثنا أحمد بن منصور الرمادي[٤] [ل. الرماني[٥]]، قال: حدّثنا شاذان بن عمر[٦] [ل. عمرو]، قال: حدّثنا مُرة

---

(١) تفسير ابن زمنين: ٥/ ٣٤.

(٢) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: ٤/ ١٥٦.

(٣) وهو مؤلف الكتاب، وهو أبو جعفر محمَّد بن جرير بن رستم الطبري الآملي الصغير.

(٤) هو أحمد بن منصور بن سيار بن المبارك البغدادي أبو بكر المعروف بالرمادي (١٨٢ ـ ٢٦٥هـ) وثّقه رجاليو العامّة. ينظر: تهذيب الكمال: ١/ ٤٩٢ ـ ٤٩٥. ذكره الشيخ في الفهرست: ٢٣١ راوياً لكتاب السري بن عاصم، والرجل مهمل عندنا.

وعلى هذا فلا يمكن أن يروي الطبري عن هذا الرجل مباشرة؛ إذ بينهما أكثر من قرن.

(٥) هذا العنوان غير موجود في كتب الرجال والفهارس للعامّة والخاصّة.

(٦) هذا العنوان غير موجود في كتب الرجال والفهارس للعامّة والخاصّة، فالرجل مهمل.

ابن قبيصة بن عبد الحميد[١]، قال: قال لي جابر بن يزيد الجعفي: رأيت مولاي الباقر عليه السلام وقد صنع فيلاً من طين فركبه وطار في الهواء حتى ذهب إلى مكة عليه ورجع، فلم أصدق ذلك منه حتى رأيت الباقر عليه السلام، فقلت له: أخبرني جابر عنك بكذا وكذا، فصنع مثله وركب وحملني معه إلى مكة وردّني)[٢].

والإعضال المتني في هذه الرواية هو أنّ علاءم الوضع واضحة عليها لا يمكن التصديق بصدورها من المعصوم عليه السلام.

وهذه الرواية أيضاً لا تثبت عن جابر..

أوّلاً: من جهة الإرسال بين المؤلف والراوي الأوّل (أحمد بن منصور الرمادي)، مع أنَّه عبّر بـ(حدّثنا)!!

وثانياً: برجال باقي السّند؛ إذ إنَّهم كلهم مهملين لا ذكر لهم في كتب الفهارس والرجال عند العامّة فضلاً عن الخاصّة.

وثالثاً: إنَّه بحسب ظاهر السّند لا يمكن أن يكون (مرة بن قبيصة) من الطبقة الرابعة التي أدركت الإمام الباقر عليه السلام وروت عنه. علماً أنّ الرجل (مرة) لم يقع إلّا في هذا الحديث.

١٠. ما رواه الكليني عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن أبي عبد الله عن بعض أصحابنا بلغ به جابر الجعفي، عن أبي جعفر عليه السلام قال: (من لبس نعلاً صفراء لم يزل ينظر في سرور ما دامت عليه؛ لأنَّ الله عزّ وجلّ يقول: ﴿**صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا تَسُرُّ**

(١) هذا العنوان غير موجود في كتب الرجال والفهارس للعامّة والخاصّة، فالرجل مهمل.

(٢) دلائل الإمامة: ٢٢٠ ح١٤١. نوادر المعجزات: ١٣٥ ح٤.

النَّاظِرِينَ﴾[١])[٢].

وفي هذه الرواية غرابة وليس في الآية دلالة على المدعى.

هذا، وقد عقد الكليني رحمه الله باباً بعنوان ألوان النّعال[٣] أورد فيه سبعة أحاديث في هذا الموضوع، والأحاديث السّبعة كلّها معضلة سنداً: تارة من حيث الإرسال. وأخرى: من حيث اشتمالها على الضعفاء. وثالثة: من الجهتين معاً، وكانت حصة النّعال الأصفر منها أربعة أحاديث هي: الثّاني والخامس والسّادس والسّابع، والأخير منها موقوف على عبد الملك بن بحر صاحب اللؤلؤ.

ولا يبعد أنَّ هذا المضمون اقتبسه ضعفاء أصحابنا من ضعفاء العامّة الذين رووه موضوعاً عن علي عليه السلام وابن عباس ودسوه في كتبنا، ومن ثَمَّ لاحظنا أنَّ أسناد هذه الروايات مظلم..

١. روى الطبراني بإسناده عن ابن عباس قال: (من لبس نعلاً صفراء لم يزل في سرور ما دام لابسها)[٤].

٢. وأرسل الزيلعي: (عن علي رضي الله عنه من لبس نعلاً صفراء قلَّ همّه)[٥].

قال الزيلعي: (قلت: غريب عن علي، ولم أجده إلّا عن ابن عباس رواه الطبراني في معجمه).

---

(١) البقرة: ٦٩.

(٢) الكافي: ٦/ ٤٦٦ باب ألوان النّعال ح٦.

(٣) الكافي: ٦/ ٤٦٥ ـ ٤٦٦ باب ألوان النّعال.

(٤) المعجم الكبير: ١٠/ ٢٦٣ ح١٠٦١٢. وفيه ابن العذراء وهو مجهول كما ذكر الهيثمي. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: ٥/ ١٣٩.

(٥) تخريج الأحاديث والآثار: ١/ ٦٥ ح٤٧.

والحاصل من كلّ ما تقدم: أنَّه ليس هناك مضمون غريب تفرّد به جابر بن يزيد الجعفي بطريق صحيح إليه يمكن أن يكون قادحاً به، أو يمكن أن يقال: إنَّه مخلّط ـ كما قال النّجاشي ﷺ ـ، بل كما قال ابن الغضائري: إنَّ الآفة ليست في جابر الجعفي وإنَّما في من روى عنه.

ونضيف: أنَّ الآفة لا تنحصر بالذين رووا عن جابر مباشرة، بل تشمل الضعفاء في بعض الطبقات من بعدهم ممّن أرسلوا عنه، أو وضعوا أسانيد وهمية وأوصلوها إليه لتكون هذه الروايات مسندة عن المعصومين عليهم السلام.

ويبدو أنّ سرّ نسبة ما وضعه الوضّاعون إلى طريق جابر أمور..

الأمر الأوّل: إنّ جابراً عرف بأنّه صاحب سرّ الأئمة عليهم السلام، ولعلّ الرواية من طريقه تشير إلى أنّه من قبيل الأسرار الموجب لجاذبية الحديث من جهة. ودفع تهمة الوضع من جهةٍ عدم كون الحديث معهوداً وغريباً لدى سائر الأصحاب من جهةٍ أخرى، فيدعى أنّ غرابته لكونه من الأسرار.

الأمر الثاني: إنّ جابراً عرف بأنّه روى أحاديث كثيرة لم ينشرها، ومن ثَمَّ يجد في نسبة الحديث إليه مجالاً أكثر للتصديق وادعاء كونه من الأسرار أيضاً.

الأمر الثالث: إنّ جملة من الأحاديث الموضوعة هي من قبيل الملاحم ونحوها، وهذا يناسب شخصية جابر.

الأمر الرابع: إنّ جابراً كان شخصية مشهورة جليلة ومعروفة بالقبول، وقد ذكر الإمام عليه السلام أنّه كان يصدق علينا، فيمكن تحميله ما لا يحتمله غيره.

الأمر الخامس: إنّ جابراً كان قد روى عن رجال العامة، فإذا قصد الواضع أن ينسب حديثاً من طريق العامة لغرض من الأغراض لتأكيد مضمونه، أو لكونه أخذ

الحديث من كتبهم رواه من طريق جابر.

الأمر السادس: إنّ جابراً عرف بالأعاجيب والغرائب ودفع عنه الأئمة عليهم السلام شبهة الكذب كما تقدّم في الأخبار المروية حوله.

والحاصل: أنَّ جابراً بن يزيد الجعفي ثقة، بل جليل بتعاضد الطرق الثّلاثة للتوثيق والتضعيف من الروايات المادحة له، وشهادات علماء الرجال، وسلامة ما ثبت عنه من الأخبار.

حال الرّجل عند العامّة:

لا يخفى أنَّ البحث عن موقف الجمهور..

تارة: لغرض تنقيح أنَّه هل يتحصّل منه ما ينفع في البحث الداخلي الرجالي لدى الإمامية؛ إذ قد يجعل توثيقهم لرجل خاصّة من الإمامية دليلاً على وثاقته، وطعنهم في أحد خاصّة إذا كان منهم دليلاً على ضعفه، والأوَّل يجري في المقام لتوثيق جماعة منهم لجابر. وأمَّا الثّاني فلا يجري لما يظهر من أنَّ الطعن عليه كان لعقيدته أو نحو ذلك لا لعدم استقامة أحاديثه، كما يشهد عليه قول أحد أركان مذهبهم ألا وهو أحمد ابن حنبل حيث قال: (لم يتكلم في جابر في حديثه إنّما تكلم فيه لرأيه)[1].

وأخرى: لغرض تنقيح البحث الداخلي لدى العامّة الذي ينفع في البحث المقارن المبني على مراعاة أصولهم، والأقرب وثاقة الرجل وفق هذا المنظور أيضاً.

هذا، وقد اختلف علماء العامّة ورجاليوها حول جابر بين موثق ومادح وبين مضعّف، ويظهر بملاحظة كلماتهم أنّ موجة التضعيف قويت تدريجاً حتى أصبح هو الموقف السّائد، ويمكن أن يكون الوجه في ذلك غلبة الجرح على التعديل بحسب رأي

(١) الضعفاء والمتروكين: ١/ ١٦٤.

جمهور الرجاليين، مضافاً إلى زيادة الحساسيات المذهبية، لاسيّما مع انعزال الفرق في بيئاتها العلمية الخاصّة بها.

ولما ذكرنا نذكر كلمات الفريقين بحسب طبقاتهم..

أقوال المادحين..

الطبقة الأولى: تلامذة جابر..

١. شعبة بن الحجّاج[١] (ت ١٦٠هـ).

أ. ذكر ابن حنبل أنّ شعبة قال: (أمّا جابر الجعفي ومحمَّد بن إسحاق[٢] فصدوقان في الحديث)[٣].

ب. ذكر ابن أبي حاتم الرازي عن شعبة أنّه قال: (لا تنظروا إلى هؤلاء المجانين الذين يقعون في جابر [يعني: الجعفي] هل جاءكم عن أحد بشيء لم يلقه، [خ. ل: شيء لم يبلغه])[٤].

ج. ذكر عبد الله بن عدي عن شعبة أنّه قال: (رأيت زكريا بن أبي زائدة يزاحمنا عند جابر، فقال لي الثّوري: نحن شباب هذا الشيخ ما يزاحمنا هاهنا!).

د. وذكر أيضاً عنه: (أنَّ جابراً لم يكن يكذب).

هـ. وذكر ابن عدي أيضاً بإسناده عن شعبة عن جابر، سمعت مجاهد يقول: (إنَّ

---

(١) هو شعبة بن الحجّاج بن الورد العتكي مولاهم أبو بسطام الواسطي ثم البصري، من السابعة (ت ١٦٠هـ). يلاحظ تقريب التهذيب: ١/ ٤١٨.

(٢) هو (محمَّد بن إسحاق بن يسار مولى عبد الله بن قيس بن مخرمة القرشي (ت حدود ١٥١هـ) الثقات: ٧/ ٣٨٠.

(٣) كتاب العلل ومعرفة الرجال: ٣/ ٢١٤ رقم: ٤٩٢٤.

(٤) الجرح والتعديل: ١/ ١٣٦.

الله عزّ وجلّ لا يحب الفرحين الأشرين البطرين المرحين. فقال له رجل: يا أبا بسطام، جابر؟ فقال جابر: كان جابر إذا قال: حدّثنا وسمعت فهو من أوثق الناس)[١].

٢. سفيان الثّوري (ت ١٦١هـ).

أ. قال عبد الرحمن بن مهدي: (سمعت سفيان الثّوري يقول: ما رأيت أورع من جابر الجعفي في الحديث).

ب. قال وكيع: (قال سفيان: ما رأيت رجلاً أورع [خ. ل في الحديث] من جابر الجعفي ولا منصور[٢])[٣].

ج. وقال عبد الرحمن بن مهدي، عن سفيان: (كان جابر الجعفي ورعاً في الحديث، ما رأيت أورع منه في الحديث)[٤].

د. قال سفيان الثّوري لشعبة: (لئن تكلمت في جابر الجعفي لأتكلمن فيك)[٥].

٣. زهير بن معاوية (ت ١٧٢هـ).

أ. عن يحيى بن أبي كثير قال: كنّا عند زهير [يعني: ابن معاوية] فذكروا جابراً الجعفي، فقال زهير: (كان جابر إذا قال سمعت، أو سألت فهو من أصدق الناس)[٦].

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال: ٢/ ١١٧ـ١١٨.

(٢) هو (منصور بن المعتمر بن عبد الله بن ربيعة بن حريث بن مالك بن رفاعة بن الحارث بن بهثة بن سليم السلمي كنيته أبو عتاب من أهل الكوفة ... مات بعد المسودة بسنة وجاءت المسودة إلى الكوفة سنة إحدى وثلاثين ومائة). الثقات: ٧/ ٤٧٣.

(٣) الجرح والتعديل: ١/ ٧٧.

(٤) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: ١/ ٣٧٩ـ٣٨٢. رقم: ١٤٢٥.

(٥) تهذيب الكمال في أسماء الرجال: ٤/ ٤٦٧.

(٦) الجرح والتعديل: ٢/ ٤٩٧ـ٤٩٨. رقم: ٢٠٤٣.

ب. عن أبي نعيم[١] قال: قال زهير: (إذا قال جابر سألت وسمعت فلا عليك أن لا تسمع من غيره)[٢].

ج. قال ابن عبد البر: (وكان وكيع وزهير بن معاوية يوثقانه ويثنيان عليه)[٣].

الطبقة الثّانية: تلامذة تلامذته..

١. وكيع[٤] (ت ١٩٧هـ).

أ. قال أبو عيسى [وهو الترمذي نفسه]: سمعت الجارود يقول: سمعت وكيعاً يقول: (لولا جابر الجعفي لكان أهل الكوفة بغير حديث)[٥].

ب. ذكر ابن أبي حاتم أنّ وكيعاً قال: (مهما شككتم في شيء فلا تشكوا أنَّ جابر بن يزيد أبا محمَّد الجعفي، ثقة)[٦].

ج. ذكر ابن عدي عن محمَّد بن أيوب عن محمَّد بن إبراهيم أنّه سمع وكيعاً يقول: (مَنْ يقول في جابر الجعفي بعدما أخذ عنه سفيان وشعبة!)[٧].

---

(١) هو: الفضل بن دكين ـ ودكين لقب واسمه: عمرو ـ ابن حماد بن زهير بن درهم (ت ٢١٩هـ)، والرجل ثقة عند العامة. ينظر: تهذيب الكمال: ٢٣/ ٢٠٦ وما بعد، وغيره من المصادر.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال: ٢/ ١١٧.

(٣) الاستذكار: ٧/ ٤٦٨.

(٤) وكيع بن الجراح بن مليح بن عدي بن فرس بن جمجمة بن سفيان بن عمرو بن الحارث بن عمرو بن عبيد بن رؤاس الرؤاسي من أهل الكوفة كنيته أبو سفيان. ولد سنة ١٢٩هـ، وتوفى ١٩٧هـ. تهذيب الكمال: ٣٠/ ٤٦٢ ـ ٤٨٤.

(٥) سنن الترمذي (الجامع الصحيح): ١/ ١٣٣.

(٦) الجرح والتعديل: ١/ ٢٢٥، ٢/ ٤٩٨. ونقله في ميزان الاعتدال في نقد الرجال: ١/ ٣٧٩.

(٧) الكامل في ضعفاء الرجال: ٢/ ١١٨.

٢. يزيد بن هارون[١] (ت ٢٠٦هـ).

أ. ذكر ابن أبي حاتم عن أبي سعيد يحيى بن سعيد القطان قال: (سمعت يزيد بن هارون [يقول وهو] يحدّثنا بحديث شريك عن جابر الجعفي فقال: يحيى بن سعيد[٢] وعبد الرحمن بن مهدي[٣] لِمَ اسقطا جابر [الجعفي]! أما يخافان أن يأخذهما في القيامة فيقول لهما لِمَ اسقطتما عدلي؟)[٤].

الطبقة الثّالثة: طبقة ما بعد تلامذة تلامذته..

١. أحمد ابن حنبل[٥] (ت ٢٤١هـ).

أ. ذكر الخطيب البغدادي عن إبراهيم بن مهدي أنّه قال (سمعت ابن عليّة[٦] يقول في مسجده: قال شعبة: أمَّا محمَّد بن إسحاق وجابر الجعفي فصدوقان. زاد ابن حنبل: في الحديث)[٧].

---

(١) هو (يزيد بن هارون بن زاذي بن ثابت أبو خالد السلمي (١١٧هـ ـ ٢٠٦هـ). تاريخ بغداد: ١٤/ ٣٣٨ ـ ٣٤٨ رقم: ٧٦٦١.

(٢) هو (يحيى بن سعيد بن فروخ، أبو سعيد القطان الأحول، يقال: مولى بني تميم، من أهل البصرة المولود سنة ١٢٠ هـ والمتوفى سنة ١٩٨ هـ). تاريخ بغداد: ١٤/ ١٤٠ ـ ١٤٩ رقم: ٧٤٦١.

(٣) هو عبد الرحمن بن مهدي بن حسان بن عبد الرحمن، أبو سعيد العنبري. ولد سنة ١٣٥ هـ وتوفى ١٩٨ هـ. تاريخ بغداد: ١٣/ ٢٣٩ ـ ٣٤٦ رقم: ٥٣٦٦.

(٤) الجرح والتعديل: ١/ ٢٣٤.

(٥) هو (أحمد بن محمَّد بن حنبل بن هلال بن أسد، أبو عبد الله ولد ١٦٤ هـ وتوفى٢٤١ هـ). تاريخ بغداد: ٥/ ١٧٨ ـ ١٨٨ رقم: ٢٦٣٢.

(٦) هو (إسماعيل بن عليّة مولى بني أسد من أهل البصرة و(عليّة) أمّه واسم أبيه إبراهيم بن سهم بن مقسم، ولد سنة ١١٠ هـ. مات سنة ثلاث أو أربع وتسعين ومائة). الثقات: ٦/ ٤٤.

(٧) تاريخ بغداد: ١/ ٢٤٤.

ب. ذكر الدارقطني بإسناده عن أبي داود [صاحب السنن المعروف] أنّه سمع أحمد ابن حنبل يقول: (لم يتكلم في جابر في حديثه، إنَّما تكلم فيه لرأيه)[١].

الطبقات المتأخرة..

ابن عدي[٢] (ت ٣٦٥هـ).

قال ابن عدي: (ولجابر حديث صالح، وقد روى عنه الثّوري الكثير وشعبة أقل رواية عنه من الثّوري، وحدّث عنه زهير وشريك وسفيان والحسن بن صالح وابن عيينة وأهل الكوفة وغيرهم، وقد احتمله الناس ورووا عنه، وعامّة ما قذفوه أنَّه كان يؤمن بالرجعة. وقد حدّث عنه الثّوري مقدار خمسين حديثاً ولم يتخلّف أحد في الرواية عنه، ولم أرَ له أحاديث جاوزت المقدار في الإنكار).

وختم ترجمته قائلاً: (وهو مع هذا كلّه أقرب إلى الضعف منه إلى الصدق)[٣]!

من احتج بروايات جابر وأخرجها..

١. النعمان بن ثابت أبو حنيفة (ت١٥٠هـ)، فقد ذكر أبو نعيم الأصبهاني (ت٤٣٠هـ) في مسنده أنَّه روى عن جابر الجعفي[٤]. وأيضاً ذكر ابن حبان في صحيحه وابن حجر في فتحه والعيني في عمدته وغيرهم أنَّه عمل بحديث جابر الجعفي[٥].

---

(١) سنن الدارقطني: ١/ ٣٦٧.

(٢) هو (أبو أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمَّد بن مبارك الجرجاني، ولد سنة ٢٧٧هـ وتوفى ٣٦٥هـ). تذكرة الحفاظ: ٣/ ٩٤٠ـ ٩٤٢.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال: ٢/ ١١٩ـ ١٢٠.

(٤) لاحظ مسند الإمام أبي حنيفة: ٦٧، تأليف: أبي نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ).

(٥) لاحظ صحيح ابن حبان: ٥/ ٤١٣، وفتح الباري: ٩/ ٩٨، وعمدة القاري: ٥/ ٢١٩.

مضافاً إلى ذلك فقد أخرج أصحاب الصحاح والمسانيد والسّنن روايات عن جابر واحتجّوا بها كما مرّ تفصيل ذلك في المقام الأوّل.

والمحصَّل من أخبار هؤلاء: أنَّ الرجل صادق في حديثه وإن فرض الغمز في رأيه. لا يكذب. لم يروِ عن أحد لم يلقه. درجة صدق الرجل ووثاقته: صدوق. أوثق الناس. أورع الناس. أصدق الناس. مهما شكّ في شيء فلا يشكّ في وثاقته، على حدّ منصور. المتكلم المتحامل عليه من المجانين. تكلم فيه لرأيه لا في حديثه. من تكلم فيه استحق أن يتكلم عليه بمثله ولو كان مثل شعبة. لولاه لكان أهل الكوفة بغير حديث.

أقوال القادحين من العامّة

الطبقة الأولى: أساتذته..

١. عامر الشّعبي[١] (ت ١٠٣هـ).

أ. عن إسماعيل بن أبي خالد[٢] قال، قال الشعبي: (يا جابر! لا تموت حتى تكذب على رسول الله (صلى الله عليه [وآله] وسلم) قال إسماعيل: ما مضى الأيام والليالي حتى اتهم بالكذب)[٣].

---

(١) هو عامر بن شراحيل الشعبي ـ بفتح المعجمة ـ أبو عمرو، ثقة، مشهور، فقيه، فاضل، من الثالثة، المولود لست سنين خلت من خلافة عمر بن الخطاب على المشهور (ت ١٠٣هـ). يلاحظ تقريب التهذيب: ١/ ٤٦١، وتهذيب الكمال: ١٤/ ٢٨ـ ٤٠.

(٢) هو (إسماعيل بن أبي خالد كنيته أبو عبد الله كوفي، واسم أبي خالد سعد البجلي. مات سنة خمس أو ست وأربعين ومائة). الثقات: ٤/ ١٩.

(٣) التاريخ الكبير: ٢/ ٢١٠ رقم: ٢٢٢٣. وكتاب الضعفاء الصغير: ٢٩ رقم: ٤٩.

٢. سعيد بن جبير[١] (ت ٩٥هـ) وهو في طبقة مشايخ جابر..

روى العقيلي[٢] بإسناده عن أيوب السختياني[٣] قوله: (قلت لسعيد بن جبير: إنَّ جابر بن يزيد يقول كذا وكذا. فقال: كذب جابر)[٤].

الطبقة الثانية: طبقة تلاميذه..

١. النّاس.

(حدّثنا سفيان، قال: النّاس يحملون عن جابر قبل أن يظهر ما أظهر، فلما أظهر ما أظهر اتّهمه الناس في حديثه وتركه بعض النّاس. فقيل له: وما أظهر؟ قال: الإيمان بالرجعة)[٥].

٢. أبو حنيفة[٦] (ت ١٥٠هـ).

ذكر ابن حبان عن أحمد بن أبي الجواري عن أبي يحيى الجماني أنّه سمع أبا حنيفة

---

(١) هو (سعيد بن جبير بن هشام مولى بني والبة بن الحارث من بني أسد بن خزيمة ... قتله الحجّاج ابن يوسف سنة خمس وتسعين وهو ابن تسع وأربعين سنة). الثقات: ٤/ ٢٧٥.

(٢) هو (الحافظ الإمام أبو جعفر محمَّد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي، ت ٣٢٢هـ). تذكرة الحفاظ: ٣/ ٨٣٣ ـ ٨٣٤.

(٣) هو (أيوب بن أبي تميمة جَلَس السختياني بفتح المهملة بعدها ثم مثناة ثم تحتانية وبعد الألف نون أبو بكر البصري، ثقة، ثبت، حجة، من كبار الفقهاء العباد من الخامسة، ت ١٣١هـ وله خمس وستون). تقريب التهذيب: ١/ ١١٦ رقم: ٦٠٦.

(٤) الضعفاء الكبير: ١/ ١٩١. رقم: ٢٤.

(٥) الضعفاء الكبير (ضعفاء العقيلي): ١/ ١٩٤.

(٦) هو النّعمان بن ثابت بن زوطي (٨٠ ـ ١٥٠هـ). تاريخ الإسلام: ٩/ ٣٠٥ ـ ٣١٣.

يقول: (ولا لقيت فيمن لقيت، أكذب من جابر الجعفي، ما أتيته بشيء قط من رأيي إلّا جاءني فيه بحديث [بأثر]، وزعم أنَّ عنده كذا وكذا ألف حديث[١] عن رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلّم لم ينطق بها [يظهرها])[٢].

٣. سلام بن أبي مطيع[٣] (ت ١٦٤هـ).

أحمد ابن حنبل عن إبراهيم بن زياد سبلان، قال: أخبرنا ابن عليّة، قال: أخبرنا سلام بن أبي مطيع، قال: (سمعت جابراً الجعفي يقول: إنَّ عندي خمسين ألف حديث ما حدّثت بها أحداً. فلقيت أيوب فأخبرته، فقال: كذب جابر)[٤].

٤. زائدة[٥] (ت ١٦١هـ).

أ. عن ابن أبي شيبة قال: (قيل لزائدة: ثلاثة لا تروي عنهم: لِمَ لا تروي عنهم، ابن أبي ليلى، وجابر الجعفي، والكلبي؟ قال... وأمَّا جابر الجعفي فكان والله كذّاباً يؤمن بالرجعة)[٦].

ب. عن يحيى بن يعلى قال: (سمعت زائدة يقول: جابر الجعفي رافضي يشتم أصحاب النبي عليه السلام وأمرنا زائدة أن نترك حديثه)[٧].

---

(١) هنا أبهم ابن حبّان، ولكنَّ المزي صرّح بذلك وهو (أنَّ عنده ثلاثين ألف حديث). تهذيب الكمال: ٤/ ٤٦٩.

(٢) كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: ١/ ٢٠٩.

(٣) هو سلام بن أبي مطيع البصري ... (ت ١٦٤هـ). التاريخ الكبير: ٤/ ١٣٤.

(٤) العلل: ٢/ ٤٥٩ رقم: ٣٠٣٢.

(٥) هو زائدة بن قدامة الثقفي من أهل الكوفة كنيته أبو الصلت (ت ١٦١هـ). الثقات: ٦/ ٣٣٩.

(٦) تاريخ ابن معين برواية الدوري: ١/ ٢٠٧ رقم: ١٣٤٦.

(٧) ضعفاء العقيلي: ١/ ١٩٣.

٥. جرير بن عبد الحميد[١] (ت ١٨٨هـ).

أ. قال ابن عدي: كتب إلي ابن أيوب ثنا أبو غسان قال: سمعت جريراً يقول: (لقيت جابر الجعفي فلم أكتب عنه، لأنَّه كان يؤمن بالرجعة)[٢].

ب. الخطيب بإسناده عن أبي غسان محمَّد بن عمرو زنيج أنّه قال: سمعت جريراً يقول: (ورأيت جابراً الجعفي ولم أكتب عنه شيئاً ... أمَّا جابر فإنَّه كان يؤمن بالرجعة)[٣].

٦. سفيان بن عيينة[٤] (ت ١٩٨هـ).

أ. مسلم بإسناده عن سفيان، قال: سمعت رجلاً سأل جابر عن قوله: ﴿**فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِي أَبِي أَوْ يَحْكُمَ اللَّهُ لِي ۖ وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ**﴾[٥] قال جابر: لم يأتِ تأويل هذه الآية بعدُ. قال سفيان: وكذب. قال الحميدي: فقلنا لسفيان: وما أراد بهذا؟ فقال: إنَّ الرافضة تقول: إنَّ علياً في السّحاب فلا نخرج مع من خرج من ولده حتى ينادي منادٍ من السماء. يريد أنَّ علياً ينادي من السّحاب اخرجوا مع فلان. يقول فهذا تأويل هذه الآية. وكذب، هذه كانت في إخوة يوسف)[٦].

---

(١) هو جرير بن عبد الحميد بن جرير بن قرط بن هلال، أبو عبد الله الضبي الرازي، (١١٠ ـ ١٨٨هـ). تاريخ بغداد: ٧/ ٢٦٢ ـ ٢٦٣. رقم: ٣٧٤٤.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال: ٢/ ١١٦.

(٣) تاريخ بغداد: ٧/ ٢٦٣.

(٤) هو سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي كنيته أبو محمَّد من أهل الكوفة (١٠٧ـ١٩٨هـ). الثقات: ٦/ ٤٠٤.

(٥) يوسف: ٨٠.

(٦) صحيح مسلم: ١/ ١٦.

ب. العقيلي بإسناده عن إبراهيم بن سعيد الجوهري، قال: حدّثنا سفيان بن عيينة قال: أتيت جابر الجعفي فسمعت منه ذاك الكلام. يعني الإيمان بالرجعة)[١].

ج. ابن عدي عن شهاب أنّه سمع ابن عيينة يقول: تركت جابر الجعفي وما سمعت منه، قال: دعا رسولُ الله (صلى الله عليه [وآله] وسلّم) علياً يعلّمه ما يعلمه، ثم دعا عليٌّ الحسنَ فعلّمه ما يعلم، ثم دعا الحسنُ الحسينَ فعلّمه ما يعلم، حتى بلغ جعفر بن محمَّد قال فتركته لذلك ولم أسمع منه)[٢].

د. قال الحميدي: (سمعت ابن أكثم الخراساني[٣] قال لسفيان: أرأيتَ يا أبا محمَّد الذين عابوا على جابر الجعفي قوله حدّثني وصي الأوصياء، فقال سفيان: هذا أهونه)[٤].

٧. يحيى بن أبي عمرو أبو زرعة[٥] (ت ١٤٨هـ).

أ. ابن أبي حاتم قال: حدثنا عبد الرحمن[٦] (قال: سمعت أبا زرعة يقول: جابر الجعفي ليّن)[٧].

---

(١) الضعفاء الكبير (ضعفاء العقيلي): ١/ ١٩٤. رقم: ٢٤.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال: ٢/ ١١٥.

(٣) هو يحيى بن أكثم بن محمَّد بن قطن بن سمعان (ت ٢٤٢هـ). تهذيب الكمال: ٣١/ ٢٠٨ ـ ٢٢٢. والرجل مختلف فيه وهو متهم بإتيان الغلمان.

(٤) الضعفاء الكبير (ضعفاء العقيلي): ١/ ١٩٤. رقم: ٢٤.

(٥) هو يحيى بن أبي عمرو أبو زرعة السيباني الشامي (ت ١٤٨هـ). التاريخ الكبير: ٨/ ٢٩٣.

(٦) هو عبد الرحمن بن مهدي بن حسان اللؤلؤي أبو سعيد البصري مولى الأزدي (١٣٥هـ ـ ١٩٨هـ). الثقات: ٨/ ٣٧٣.

(٧) الجرح والتعديل: ٢/ ٤٩٨. رقم: ٢٠٤٣.

الطبقة الثالثة: طبقة تلامذة تلامذته ومن بعدهم..

١. عبد الرحمن بن مهدي (ت ١٩٨هـ)..

أ. ابن أبي حاتم قال (حدّثنا عبد الرحمن قال: سمعت أبي يقول: جابر الجعفي يكتب حديثه على الاعتبار ولا يحتج به)[١].

ب. قال الترمذي: (سُمِعَ محمَّد بن بشار يقول: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: ألا تعجبون من سفيان بن عيينة؟ لقد تركت لجابر الجعفي لقوله؛ لما حكي عنه أكثر من ألف حديث، ثم هو يحدّث عنه)[٢].

ج. وعن المزي: (قال عمرو بن علي: كان عبد الرحمن يحدّثنا عنه قبل ذلك، ثم تركه).

د. وعن المزي أيضاً: (وقال أبو حاتم الرازي، عن أحمد ابن حنبل: تركه يحيى وعبد الرحمن)[٣].

٢. يحيى بن معين[٤] (ت ٢٣٣هـ).

أ. وعن ابن معين: (سمعت يحيى يقول: جابر الجعفي ليس بشيء)[٥].

ب. وعن ابن معين أيضاً: (سمعت يحيى يقول: لم يدع جابراً الجعفي ممّن رآه إلّا

---

(١) الجرح والتعديل: ٢/ ٤٩٨. رقم: ٢٠٤٣.

(٢) سنن الترمذي: ٥/ ٤١٠.

(٣) تهذيب الكمال في أسماء الرجال: ٤/ ٤٦٩.

(٤) هو يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن، (١٥٨هـ ـ ٢٣٣هـ). تاريخ بغداد: ١٤/ ١٨١ ـ ١٩١ رقم: ٧٤٨٤.

(٥) تاريخ ابن معين برواية الدوري: ١/ ٢١٠ رقم: ١٣٥٦.

زائدة وكان جابر كذاباً)[١].

ج. وعن ابن عدي عن محمَّد بن علي المروزي عن عثمان بن سعيد الدارمي: (قلت ليحيى بن معين: فجابر الجعفي لِمَ يضعّف؟ قال: يضعفونه)[٢].

٣. العجلي[٣] (ت ٢٦١هـ).

عن العجلي قال: (جابر بن يزيد الجعفي كان ضعيفاً يغلو في التشيع، وكان يدلّس)[٤].

٤. النسائي[٥] (ت ٣٠٣هـ).

وعن النسائي: (جابر بن يزيد الجعفي متروك كوفي)[٦].

٥. ابن حبّان[٧] (ت ٣٥٤هـ).

أ. ذكر ابن حبّان جابر الجعفي في المبتدعين[٨].

---

(١) تاريخ ابن معين برواية الدوري: ١/ ٢١٦ رقم: ١٣٩٧.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال: ٢/ ١١٦.

(٣) هو (أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي نزيل طرابلس المغرب ... ومن كلامه قال: من قال القرآن مخلوق فهو كافر، ومن آمن برجعة علي فهو كافر ... ولد ١٨٢هـ، ومات ٢٦١هـ). تذكرة الحفاظ: ٢/ ٥٦٠ ـ ٥٦١.

(٤) معرفة الثقات: ١/ ٢٦٤ رقم: ٢٠٦.

(٥) هو أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر بن دينار أبو عبد الرحمن النسائي (ت ٣٠٣هـ). تقريب التهذيب: ١/ ٣٦.

(٦) كتاب الضعفاء والمتروكين: ١٦٣ رقم: ٩٨.

(٧) هو أبو حاتم: محمَّد بن حبّان بن معاذ بن معبد بن سعيد بن شهيد التميمي.

(٨) يلاحظ كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: ١/ ٨٢.

ب. وأيضاً ذكر ابن حبّان في ترجمة جابر أنّه (كان سبئياً من أصحاب عبد الله بن سبأ، وكان يقول، إنَّ علياً عليه السلام يرجع إلى الدنيا)[١].

٦. ابن عدي[٢] (ت ٣٦٥هـ).

أ. قال في الكامل: (ولم أرَ له أحاديث جاوزت المقدار في الإنكار، وهو مع هذا كله أقرب إلى الضعف منه إلى الصدق)[٣].

الأمور التي طعن بها القادحون في جابر

تنقسم الطعون في جابر إلى قسمين:

١. الطعن في صدقه بتعابير مختلفة شدّة وضعفاً مثل: كذّاب، فيه لين، يأتي في ما ليس فيه حديث بحديث.

٢. الطعن في عقيدته: بكونه سبئياً، إيمانه بالرجعة، كونه رافضياً يشتم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله، وراثة العلم، إثباته الوصاية للإمام الباقر (صلوات الله عليه)، غلوه في التشيع.

وقد تقدّم الكلام في المهمّ من هذا القسم في المقام الأوَّل، حيث بيّنا أنَّه لم يثبت كون الرجل سبئياً ولا غالياً، بل الثابت خلاف ذلك.

على أنّ الحديث في هذا القسم لا يتعلق بمحلّ الكلام، لأنَّه ليس قدحاً في الراوي بما هو راوٍ.

---

(١) كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: ١/ ٢٠٨.

(٢) هو أبو أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمَّد ابن مبارك الجرجاني، (٢٧٧هـ ـ ٣٦٥هـ). تذكرة الحفاظ: ٣/ ٩٤٠ ـ ٩٤٢.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال: ٢/ ١٢٠.

نعم، قد يجعل بطلان عقيدة الرجل أمارة على عدم التزام الشخص بالشريعة ممّا يشكل معه الوثوق به.

ولكن يلاحظ على ذلك، **أوّلاً:** بانتقاضه بعدد من الرواة؛ إذ ذكروا فيهم بعض هذه الصفات ولم يقدحوا في وثاقتهم.

وثانياً: بالحلّ؛ بأنَّ المبتدع إذا كان مستنداً إلى تأويل أو شبهة لا يقتضي ذلك استساغته للكذب.

وثالثاً: إنَّ هذا المعنى إنَّما يتم في شأن بعض العقائد المذكورة عند مَن يرى في هذه العقائد ابتداعاً وضلالاً، ولا ينهض عند مَن لا يرى ذلك كالإمامية.

هذا، وقد يتجنب بعض أهل الحديث أحاديث أهل البدع لا لمكان الشكّ في صدقهم، بل خشية أن يكون ذلك ترويجاً لهم ولبدعهم، وهذا إنَّما يجوز إذا استغنى بحديث غيرهم في موضوع حديثهم كي لا يفوت شيء من الدين.

فالمهم الحديث في القسم الأوَّل لننظر في المطاعن المذكورة..

تقييم المطاعن المذكورة

الأوَّل: كذبه في ما ادعاه من أنَّ لديه أحاديث كثيرة لم يروها لأحد..

وهذا المضمون قدحه به أبو حنيفة وأيوب ـ كما مرّ ـ حيث نقل عنه الأوَّل أنَّ عنده ثلاثين ألف حديث، وذكر الثّاني أنَّ العدد خمسون ألف حديث.

وقد يؤيد بورود هذا المضمون عنه في آثار الإمامية فقد روى الكشي بقوله: (جبريل بن أحمد، حدّثني محمَّد بن عيسى، عن إسماعيل بن مهران، عن أبي جميلة المفضّل بن صالح، عن جابر بن يزيد الجعفي، قال: حدّثني أبو جعفر عليه السلام بسبعين ألف حديث لم أحدّث بها أحداً قط، ولا أحدّث بها أحداً أبداً، قال جابر: فقلت لأبي جعفر عليه السلام:

جعلت فداك إنَّك قد حمّلتني وقراً عظيماً بما حدّثتني به من سركم الذي لا أحدّث به أحداً، فربّما جاش في صدري حتى يأخذني منه شبه الجنون، قال: (يا جابر فإذا كان ذلك فاخرج إلى الجبّان فاحفر حفيرة ودل رأسك فيها، ثم قل: حدّثني محمَّد بن علي بكذا وكذا)[١].

وأورد هذا الحديث في كتاب الاختصاص المنسوب إلى الشيخ المفيد عن أبي غالب الزراري، عن محمَّد بن الحسن [ابن الوليد]، عن محمَّد بن الحسن الصفار، عن محمَّد بن عيسى، عن إسماعيل بن مهران، عن أبي جميلة المفضّل بن صالح، عن جابر بن يزيد الجعفي[٢].

وقد يجاب عن هذا الطعن بجوابين:

الأوَّل: أن يقال بعدم حصول الوثوق بصدور هذا القول من جابر أصلاً، فربما كان في هذا العدد مبالغة وتهويلاً.

وأمّا الحديث المتقدّم من طرق الإمامية فيمكن الخدش فيه سنداً ومتناً..

أمّا سنداً فمن جهة المفضّل بن صالح.

وأمّا متناً فلأنَّ الكليني نقل الحديث وفيه: (سبعين) بدل سبعين ألف[٣] وهو ما رواه عن العدة، عن صالح بن أبي حماد [أبو الخير الرازي، واسم أبي الخير زاذويه، مجهول][٤]، عن إسماعيل بن مهران [ابن أبي نصر السكوني، ثقة]، عمّن حدّثه، عن جابر

---

(١) اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٤٤١ ح٣٤٣.

(٢) الاختصاص: ٦٦.

(٣) الكافي / الروضة: ٨/ ١٥٧ ح١٤٩.

(٤) وقد وقع الخلاف في هذا الرجل، فقد ضعّفه ابن الغضائري صريحاً، والنجاشي ذكر أنَّ أمره كان

ابن يزيد قال: حدّثني محمَّد بن علي عليه السلام سبعين حديثاً لم أحدّث بها أحداً قط ولا أحدّث بها أحداً أبداً، فلما مضى محمَّد بن علي عليه السلام ثقلت على عنقي وضاق بها صدري فأتيت أبا عبد الله عليه السلام فقلت: جعلت فداك إنَّ أباك حدّثني سبعين حديثاً لم يخرج مني شيء منها، ولا يخرج شيء منها إلى أحد وأمرني بسترها، وقد ثقلت على عنقي وضاق بها صدري فما تأمرني؟ فقال: (يا جابر إذا ضاق بك من ذلك شيء فاخرج إلى الجبّانة واحتفر حفيرة ثم دل رأسك فيها وقل: حدّثني محمَّد بن علي بكذا وكذا ثُمّ طمّه، فإنَّ الأرض تستر عليك). قال جابر: ففعلت ذلك فخفّ عني ما كنت أجده[1].

ثمّ قال الشيخ الكليني: (عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد، عن إسماعيل بن مهران مثله).

وهذا الخبر ضعيف بـ(صالح بن أبي حماد) والإرسال.

هذا، ولا يبعد أن يكون الذي أرسل عنه إسماعيل بن مهران في نقل الكليني هو (أبو جميلة المفضّل بن صالح)؛ لأنَّ الطرق الأربع إلى الرواية ـ وهي طريقا الكليني وطريق الكشي وطريق الاختصاص ـ كلّها تنتهي إلى إسماعيل بن مهران، وتفرّع الطرق كان في طبقة تلامذته.

ملتبساً يعرف وينكر. يلاحظ الرجال لابن الغضائري: ٧٠ رقم: ٧٣. ورجال النجاشي: ١٩٨ رقم: ٥٢٦. ولكن الفضل بن شاذان كان يرتضيه ويمدحه. اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٨٣٧ رقم: ١٠٦٨.

(١) وهذه الرواية وردت بلفظ سبعين حديثاً في الكافي الطبعة الحديثة طبعة دار الحديث: ١٥/ ٣٧٥ـ ٣٧٦، وكل المصادر التي نقلت من الكافي كذلك، مثلاً الوافي: ٥/ ٧٠٤ ح١٧، بحار الأنوار: ٤٦/ ٣٤٤ ح٢٧، مرآة العقول في شرح أخبار الرسول: ٢٦/ ١٧، شرح أصول الكافي والروضة: ١٢/ ١٩٥ (ط. مؤسسة التاريخ العربي مع تعليقة أبو الحسن الشعراني. الثانية).

وكيف كان: فالشاهد في هذا الحديث أنّه يتضمّن (سبعين) وليس (سبعين ألف)، وبذلك يزول الوثوق باشتمال الحديث السابق على كلمة (ألف)، لاسيّما أنّ من القريب أن تكون رواية واحدة بعد ترجيح وحدة إسنادها على ما سبق، بل قد يرجّح نقل الكليني الخالي عن كلمة (ألف) على نقل الكشي والاختصاص المشتمل على ذلك؛ لأنَّ في نسخة رجال الكشي أغلاطاً[1]، وكتاب الاختصاص ليس مصدراً معتبراً.

فإن قيل: إنَّ جابراً الجعفي اختص بالإمام الباقر عليه السلام مدّة طويلة، ومن المستبعد جداً أنَّ مَنْ يلازم الإمام هكذا مدّة مديدة أن يختص بسبعين حديثاً فقط من الإمام ويأمره بأن لا يحدّث بها أحداً، وعليه فالمفروض أنَّ هنا نقصاً وهو كلمة (ألف).

قيل: إنَّ ذلك يندفع بملاحظة ما بثّه جابر عن الإمام الباقر عليه السلام من أحاديث، وأمَّا تلك الأحاديث التي أُمِرَ جابر بعدم بثّها فلعلّها من أسرار آل محمَّد صلى الله عليه وآله والتي لا يستطيع تحمّلها إلّا خواص الخواص، ومن ثَمَّ أُمِرَ أن لا يحدّث بها.

هذا، ولكن الإنصاف أنّ الأقرب اشتمال الرواية على كلمة (ألف)؛ فإنّه ذكر أنّه قد حمّله (وقراً عظيماً)، وفي كلمة الوقر وتوصيفه بالعظمة ما يدل على كثرته[2]، فإنّ العلم إنَّما يضيق بحامله إذا كان كثيراً وتعذّر بثّه على صاحبه، كما قال أمير المؤمنين عليه السلام ـ في

---

(١) يلاحظ: فهرست أسماء مصنفي الشيعة (رجال النجاشي): ٣٧٢ رقم: ١٠١٨.

(٢) قال الجوهري: (الوقر بالكسر: الحمل ... يستعمل الوقر في حمل البغل والحمار، والوسق في حمل البعير . وهذه امرأة موقرة، بفتح القاف، إذا حملت حملاً ثقيلاً. وأوقرت النخلة، أي كثر حملها). الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية): ٢/ ٨٤٨. وقال ابن فارس: (الواو والقاف والراء: أصل يدل على ثقل في الشيء. منه الوقر: الثقل في الأذن ... والوقر: الحمل. ويقال نخلة موقرة وموقر، أي ذات حمل كثير). معجم مقاييس اللغة: ٦/ ١٣٢.

كلامه المعروف ـ لكميل بن زياد: (إِنَّ هَاهُنَا لَعِلْماً جَمّاً ـ وأَشَارَ بِيَدِه إِلَى صَدْرِه ـ لَوْ أَصَبْتُ لَه حَمَلَةً)(١).

الجواب الآخر: أن يقال بأنَّ هذا الكلام من جابر ناظر إلى ما سمعه من الأحاديث من الإمام الباقر عليه السلام، وهو أمر لم يكن موجوداً لدى العامّة، ولا كان من الممكن نقلها لهم لعدم إذعانهم بذلك. وقد حكي عن غير واحد من تلامذة أئمة أهل البيت عليهم السلام أنَّهم سمعوا منهم أعداداً كبيرة من الأحاديث فعلى سبيل المثال..

١. ورد في ترجمة أبان بن تغلب بن رباح في رجال النجاشي بطريق معتبر عن أبان ابن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام: (إنَّ أبان بن تغلب روى عني ثلاثين ألف حديث. فأروها عنه)(٢).

٢. روى الكشي بقوله: (حدّثني حمدويه بن نصير [ثقة]، قال: حدّثنا محمَّد بن عيسى [ابن عبيد، ثقة]، عن ياسين الضرير البصري [مهمل](٣)، عن حريز، عن محمَّد ابن مسلم، قال: (ما شجر في رأيي شيء قط إلّا سألت عنه أبا جعفر عليه السلام حتى سألته عن

---

(١) نهج البلاغة، حكم أمير المؤمنين عليه السلام رقم: ١٤٧/ ٤٩٦.

(٢) فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ١٢. والطريق ما ذكره النجاشي بقوله: (أخبرنا أبو الحسين علي ابن أحمد [ابن محمَّد بن أبي جيد القمي (ت ٤٠٨هـ) شيخه وشيخ الشيخ، ولم يوثق، ولكنّ الظاهر أنّه شيخ إجازة فلا يضر عدم ثبوت وثاقته]، قال: حدّثنا محمَّد بن الحسن [الصفار]، عن الحسن بن متيل [مولى الأزد، ثقة]، عن محمَّد بن الحسين الزيات [هو محمَّد بن الحسين بن أبي الخطاب أبو جعفر الزيات الهمداني، ثقة، عين]، عن صفوان بن يحيى وغيره، عن أبان بن عثمان.

(٣) ذكره النجاشي في فهرسته بعنوان (ياسين الضرير الزيات البصري): ٤٥٣، والشيخ أيضاً في الفهرست: ٢٦٧، ولم يتعرضوا لحاله فالرجل مهمل.

ثلاثين ألف حديث، وسألت أبا عبد الله عليه السلام عن ستة عشر ألف حديث)[١].

٣. وعن محمَّد بن مسلم أيضاً أنَّه قال: (سمعت من أبي جعفر عليه السلام ثلاثين ألف حديث، ثم لقيت جعفراً ابنه فسمعت منه أو قال: سألته عن ستة عشر ألف حديث أو قال: مسألة)[٢].

هذا، وكثرة تحمّل الروايات متعارف عند العامّة كثيراً، فقد نقل عن الأعمش أنَّه روى اثني عشر ألف حديث، عن أبي صالح، عن أبي هريرة[٣]، وقال عبيد الله بن عبيد الرحمن (ويقال: ابن عبد الرحمن) الأشجعي، أبو عبد الرحمن الكوفي (ت ١٨٢هـ): سمعت من سفيان الثوري ثلاثين ألف حديث[٤]. وعن أحمد بن يحيى[٥] قال: سمعت من عبيد الله بن عمر بن ميسرة الجشمي، مولاهم، أبو سعيد البصري القواريري (ت ٢٣٥هـ) مائة ألف حديث[٦].

الطعن بالكذب

الثّاني: اتّهامه بالكذب..

ويلاحظ أنّ الاتّهام بالكذب ناظر إلى أحد أمور ثلاثة:

---

(١) اختيار معرفة الرجال ج:١ ص:٣٨٦ رقم:٢٧٦.

(٢) اختيار معرفة الرجال ج:١ ص:٣٩١ رقم:٢٨٠.

(٣) لاحظ الكامل في ضعفاء الرجال: ١/ ٦٣.

(٤) لاحظ تهذيب الكمال: ١٩/ ١٠٧ ـ ١١٠.

(٥) هو أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار أبو العباس النحوي الشيباني مولاهم المعروف بثعلب إمام الكوفيين في النحو واللغة (ت ٢٩١هـ). لاحظ تاريخ بغداد: ٥/ ٤١٤ ـ ٤٢٠.

(٦) لاحظ تهذيب الكمال: ١٩/ ١٣٠ ـ ١٣٤.

١. أن يكون ناظراً إلى آرائه ومعتقداته وليس في ما كان ينقله من الحديث. قال الدارقطني: حدَّثنا محمَّد بن يحيى بن مرداس، نا أبو داود [صاحب السنن]، سمعت أحمد ابن حنبل يقول: (لم يتكلم في جابر في حديثه إنَّما تكلم فيه لرأيه)(١).

وقد يناقش فيما ذكر: بأنّ فساد عقيدة الرجل لا توجب اتّهامه بالكذب، بل توجب الحكم عليه بأنّه ضال ومبتدع، وقد يؤدي إلى سلب الوثوق به، وأمّا الكذب فلا.

ولكن يمكن الجواب عن ذلك: بأنّ اتّهامه بالكذب من جهة دعوى كون العقائد التي يذكرها ـ مثل إثبات الرجعة، أو الوصاية لأهل البيت عليهم السلام ـ ملفّقة من قبله فيكون كاذباً في إثباتها، أو يكون من جهة أنّه يروي تلك العقائد عن أهل البيت عليهم السلام فيكذب في نسبتها إليهم.

وأيّاً كان: فإذا كان وجه اتّهامه بالكذب هو عقيدته الموافقة مع اعتقاد الإمامية فيكون الطعن مبنائياً غير متوجه عند الإمامية.

٢. أن يكون تكذيبه ناظراً إلى ادّعائه كثرة الأحاديث التي رواها عن النبي صلى الله عليه وآله على ما سبق نقله في الطعن السابق.

وهذا الاتّهام أيضاً مندفع لأنّه إنَّما يروي تلك الروايات من طريق أهل البيت عليهم السلام فيرتفع الاتّهام عند الإمامية الذين يرون أنّ أهل البيت كانوا ورثة علم النبي صلى الله عليه وآله.

٣. أن يكون ناظراً إلى نقله لأحاديث لا سبيل إلى تصديقها، كما تقدّم عن أبي حنيفة في تكذيبه له عندما كان يأتيه بشيء من رأيه فيحدّثه جابر بحديث في ذلك.

ويلاحظ على هذا الأمر: أنّ وجه عدم السبيل إلى تصديقه أحد أمرين:

أ. أنْ يكون قد روى تلك الأحاديث من طريق الإمام الباقر عليه السلام فتكون ممّا لم يألفه

---

(١) سنن الدارقطني: ١/ ٣٦٧ ح١٤٠٥.

العامة. فاتهموه، ومثل هذه التّهمة لا تصح عند الإمامية الذين ألِفوا آثار الأئمة عليهم السلام وفقههم.

ب. أنْ يكون من جهة إنكار تلك الأحاديث وغرابتها..

وقد عدّوا من الأحاديث المنكرة له ما يلي:

١. قال مسلم: (حدّثني سلمة بن شبيب، حدّثنا الحميدي، حدّثنا سفيان [ابن عيينة] قال: سمعت رجلاً سأل جابراً عن قوله عزّ وجلّ: ﴿**فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِي أَبِي أَوْ يَحْكُمَ اللَّهُ لِي ۖ وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ**﴾[١]: فقال جابر لم يجئ تأويل هذه. قال سفيان: وكذب، فقلنا لسفيان: وما أراد بهذا؟ فقال: إنَّ الرافضة تقول إنَّ علياً في السّحاب فلا نخرج مع من خرج من ولده حتى ينادي منادٍ من السّماء. يريد أنَّ علياً ينادي من السّحاب اخرجوا مع فلان. يقول فهذا تأويل هذه الآية. وكذب، هذه كانت في إخوة يوسف)[٢].

ويلاحظ على ذلك..

أوّلاً: إنّ من المحتمل أن يكون هذا التوجيه حدساً من سفيان، ولعلّ نظر جابر كان إلى تأويل آخر، فتأمل.

وثانياً: إنَّ من المحتمل أن يكون جابر قد ذكر ذلك كتأويل للآية لا كتفسير لها، ولا ينافي ذلك الحفاظ على ظاهر الآية وهو نظرها إلى إخوة يوسف.

وثالثاً: إنَّ جابراً لم يورد ذلك حديثاً مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وآله حتى يكذّب فيه، فإن لم يصح تأويله كان خطأً لا كذباً.

---

(١) يوسف: ٨٠.

(٢) الجامع الصحيح (صحيح مسلم): ١/ ١٦.

هذا، والوارد من طرقنا في هذا المضمون هو ما رواه الصفار عن محمَّد بن الحسين [ابن أبي الخطاب]، عن [محمَّد] ابن سنان [مضعّف]، عن عمّار بن مروان [ثقة]، عن المنخّل [مضعّف]، عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام قال: قال: (يا جابر هل لك من حمار يسير بك من المطلع إلى المغرب في يوم واحد؟ قال: قلت: يا أبا جعفر جعلني الله فداك وأنّى لي هذا؟ قال: فقال أبو جعفر عليه السلام: وذلك كان أمير المؤمنين عليه السلام ثم قال: ألم تسمع قول رسول الله صلى الله عليه وآله في علي بن أبي طالب عليه السلام لتبلغن الأسباب، والله لتركبن السّحاب)(١).

وأيضاً روى الصفار عن أحمد بن الحسين [ابن سعيد الملقب بـ(دندان)، رماه القميون بالغلو]، عن أحمد بن إبراهيم، وأحمد بن زكريا [مهمل]، عن محمَّد بن نعيم [مهمل]، عن يزدان بن إبراهيم [مهمل]، عمّن حدّثه من أصحابه عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول: (قال أمير المؤمنين: والله لقد أعطاني الله تبارك وتعالى تسعة أشياء لم يعطها أحد قبلي خلا محمداً صلى الله عليه وآله لقد فتحت لي السّبل، وعلمت الأنساب، وأُجري لي السّحاب...)(٢).

وقد عقد الصفار باب ١٥ في البصائر بعنوان: (باب في ركوب أمير المؤمنين عليه السلام السّحاب وترقيه في الأسباب والأفلاك)(٣).

وهذه الروايات كلّها ضعيفة الإسناد ضعفاً شديداً، على أنّه لم يرد في شيء منها

---

(١) بصائر الدرجات الكبرى في فضائل آل محمَّد عليهم السلام: ٤١٩ ح٨.

(٢) بصائر الدرجات الكبرى في فضائل آل محمَّد عليهم السلام: ٢٢١ ح٤.

(٣) بصائر الدرجات الكبرى في فضائل آل محمَّد عليهم السلام: ج: ٨ ب: ١٥ ص: ٢٢٨، أورد فيه أربعة أحاديث، وكلّها ضعيفة.

تفسير الآية الواردة في إخوة يوسف عليه السلام بذلك.

وقد ذكر أبو عمرو الكشي (قال يحيى بن عبد الحميد الحماني في كتابه ـ المؤلف في إثبات إمامة أمير المؤمنين عليه السلام ـ قلت لشريك: إنّ أقواماً يزعمون أنّ جعفر بن محمَّد ضعيف في الحديث! فقال: أخبرك القصة: كان جعفر بن محمَّد رجلاً صالحاً مسلماً ورعاً، فاكتنفه قوم جهال يدخلون عليه ويخرجون من عنده ويقولون حدّثنا جعفر بن محمَّد، ويحدّثون بأحاديث كلها منكرات كذب موضوعة على جعفر ... ذكروا أنّ جعفراً حدّثهم ... وأنّ علياً عليه السلام في السحاب يطير مع الريح...)[1].

٢. قال ابن عيينة: (تركت جابر الجعفي وما سمعت منه، قال: دعا رسولُ الله صلى الله عليه وآله علياً يعلّمه ما يعلمه، ثم دعا عليٌّ الحسنَ فعلّمه ما يعلم، ثم دعا الحسنُ الحسينَ فعلّمه ما يعلم، حتى بلغ جعفر بن محمَّد قال فتركته لذلك ولم أسمع منه)[2].

وتكذيب جابر في ذلك يبتني على مبنى العامّة في عدم الإقرار بوراثة أهل البيت عليهم السلام عِلم رسول الله صلى الله عليه وآله، ولا يرد عند الإمامية الذين رووا ذلك، وقد روى العامة أيضاً أنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله علّم أمير المؤمنين عليه السلام ألف باب من العلم كل باب يفتح ألف باب[3].

الطعن بالتدليس

الثّالث: الطعن عليه بالتدليس..

قال العجلي (ت ٢٦١ هـ): (جابر بن يزيد الجعفي ... وكان يدلّس)[4]. ولم أجد

---

(١) اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٦١٦ـ٦١٧.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال: ٢/ ١١٥.

(٣) يلاحظ: فتح الباري في شرح صحيح البخاري: ٥/ ٢٧٠، ونظم درر السمطين: ١١٣، وكنز العمال: ١٣/ ١١٤. وتفسير الفخر الرازي: ٨/ ٢٣. وتاريخ مدينة دمشق: ٤٢/ ٣٨٥.

(٤) معرفة الثقات: ١/ ٢٦٤ رقم: ٢٠٦.

ـ فيما تتبعت ـ أحداً رمى جابراً بالتدليس غير العجلي.

التدليس في اللغة..

قال الخليل (ت ١٧٥هـ): (دلّس: ودلّس في البيع وفي كل شيء إذا لم يبيّن له عيبه)(١).

وقال ابن الأنباري (ت ٣٢٨هـ): (وقولهم قد دلَّس فلان على فلان، قال أبو بكر: معناه: قد زوى عنه العيب الذي في متاعه، وستره عليه، كأنَّه أعطاه في ظلمة. وهو مأخوذ من الدّلس، والدّلس عندهم: الظلمة، يقال: فلان لا يدالس ولا يوالس، فيدالس معناه: لا يورّي، ولا يستر العيب على صاحبه)(٢).

وأمَّا في الاصطلاح فقد قال الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ): (المدلّسين الذين لا يميز مَنْ كتب عنهم بين ما سمعوه وما لم يسمعوه)(٣).

وقال ابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ): (وأمَّا التدليس فهو أن يحدّث الرجل عن الرجل قد لقيه وأدرك زمانه وأخذ عنه وسمع منه وحدّث عنه بما لم يسمعه منه، وإنَّما سمعه من غيره عنه ممّن ترضى حاله أو لا ترضى)(٤).

وقال أيضاً: (وأمَّا التدليس فمعناه عند جماعة أهل العلم بالحديث أن يكون الرجل قد لقي شيخاً من شيوخه فسمع منه أحاديث لم يسمع غيرها منه، ثُمَّ أخبره بعض أصحابه ممّن يثق به عن ذلك الشيخ بأحاديث غير تلك التي سمع منه فيحدّث بها عن

---

(١) كتاب العين: ٧/ ٢٢٨.

(٢) الزاهر في معاني كلمات النّاس: ٤٥١.

(٣) معرفة علوم الحديث: ١٠٣.

(٤) التمهيد: ١/ ١٥.

الشّيخ دون أن يذكر صاحبه الذي حدّثه بها فيقول فيه (و) عن فلان يعني ذلك الشّيخ)[١].

ويمكن أن يجاب عن هذا الطعن بعدّة أجوبة..

الجواب الأوّل: النقض بأنّ كثيراً من العلماء الثقات وأئمة الحديث قد وصفوا بالتدليس من غير أن يؤدي ذلك إلى الطعن فيهم.

وقد ألّف ابن حجر كتاباً في طبقات المدلّسين، وذكر فيه كبار التابعين وعلماءهم ممّن أجمعوا على وثاقتهم، ومع ذلك وصموا بالتدليس، فمن التابعين عمرو بن دينار، وعبد الله بن زيد الجرمي، وعبد الله بن عطاء الطائفي، ومن تابعي التابعين: أيوب بن أبي تميمة السختياني ـ وهو الذي نقل تكذيب سعيد بن جبير لجابر ـ والحسين بن واقد المروزي، وحفص بن غياث، ومن علمائهم المشهورين: أبو نعيم الأصبهاني، وعلي بن عمر بن مهدي الدارقطني، والفضل بن دكين من كبار شيوخ البخاري، بل نفس البخاري ذكروه في المدلسين، وكذلك مسلم بن الحجاج صاحب الصحيح[٢].

وأيضاً ذكر بعض مشايخ جابر وتلامذته من المدلّسين.

فمن مشايخ جابر: طاووس بن كيسان اليماني التابعي المشهور، ذكره الكرابيسي في المدلسين وقال: (أخذ كثيراً من علم ابن عباس، ثم كان بعد ذلك يرسل عن ابن عباس). وروى عن عائشة، فقال ابن معين: (لا أراه سمع منها). وقال أبو داود: (لا أعلمه سمع منها)[٣].

وأمّا المدلّسون من تلامذته فنذكر أشهرهم:

١. سفيان بن سعيد الثّوري، وصفه النسائي وغيره بالتدليس، وقال البخاري: (ما

---

(١) التمهيد: ١/ ٢٧.

(٢) ينظر: طبقات المدلّسين: ٢٢، ٢١، ٢٢، ١٩، ٢٠، ١٨، ٢٢، ٢٣، ٢٦.

(٣) ينظر: طبقات المدلّسين: ٢١.

أقلّ تدليسه)[١].

٢. سفيان بن عيينة الهلالي الكوفي ثم المكي الإمام المشهور فقيه الحجاز في زمانه كان يدلّس، لكن لا يدلّس إلّا عن ثقة، وادعى ابن حبّان بأنَّ ذلك كان خاصّاً، ووصفه النّسائي وغيره بالتدليس[٢].

---

(١) ينظر: طبقات المدلّسين: ٣٢.

(٢) ينظر: طبقات المدلّسين: ٣٢.

ويمكن ذكر أمثلة أخرى من المدلّسين عن غير الكتاب أعلاه:

١. سفيان بن مهران الأعمش. سنن ابن ماجة: ١/ ٣٦.

٢. عبد المجيد بن عبد العزيز. ذكر الحاكم النيسابوري في المستدرك (١/ ٢٣٣) أنَّه (على علو قدره كان يدلّس ويأخذ عن كل أحد).

٣. حبيب بن أبي ثابت. ذكر البيهقي في السّنن الكبرى (٣/ ٣٢٧) أنَّه (وإن كان من الثقات فقد كان يدلّس).

٤. المطلب بن عبد الله. ذكر الهيثمي في مجمع الزوائد (١/ ٨٦) أنَّه كان (ثقة، ولكنَّه يدلّس).

٥. إسحاق السبيعي. ذكر الهيثمي في مجمع الزوائد (١/ ٢٦٦) أنَّه (ثقة، إلّا أنَّه يدلّس).

٦. (زكريا بن أبي زائدة أبو يحيى الكوفي: وثقه أحمد، ويعقوب بن سفيان، وابن سعد، والبزار، وقال أبو زرعة وأبو حاتم وأبو داود: صدوق، إلّا أنَّه كان يدلّس عن الشعبي). مقدمة فتح الباري: ٤٠٠.

٧. حفص بن غياث بن طلق بن معاوية، كان ثقة مأموناً ثبتاً إلّا أنَّه كان يدلّس. لاحظ الطبقات الكبرى: ٦/ ٣٩٠.

٨. (هشيم بن بشير ويكنى أبا معاوية مولى لبني سليم، وكان ثقة كثير الحديث ثبتاً يدلّس كثيراً). الطبقات الكبرى: ٧/ ٣١٣.

٩. قال عبد الله بن أحمد ابن حنبل: (سمعت أبي ذكر عمر بن علي ـ المقدمي ـ فأثنى عليه خيراً وقال: كان يدلّس). مسائل الإمام أحمد. كتاب العلل ومعرفة الرجال: ٣/ ١٤ رقم: ٣٩٣٤.

الجواب الثاني: إنّ التدليس ينقسم عند المحدّثين إلى جائز ومذموم، وعليه فلا يكفي في الطعن على الرجل أن يكون مدلّساً، بل لا بُدَّ أن يثبت كون تدليسه من القسم المذموم.

قال ابن عبد البر: (وجملة تلخيص القول في التدليس الذي أجازه مَنْ أجازه من العلماء بالحديث هو: أن يحدّث الرجل عن شيخ قد لقيه وسمع منه بما لم يسمع منه وسمعه من غيره عنه فيوهم أنَّه سمعه من شيخه ذلك، وإنَّما سمعه من غيره أو من بعض أصحابه عنه ولا يكون ذلك إلّا عن ثقة، فإن دلّس عن غير ثقة فهو تدليس مذموم عند جماعة أهل الحديث، وكذلك إن دلّس عمّن لم يسمع منه فقد جاوز حدّ التدليس الذي رخص فيه مَنْ رخص من العلماء إلى ما ينكرونه ويذمونه ولا يحمدونه)[1].

الجواب الثالث: إنّ التدليس لا يوجب سقوط الوثوق بالرجل وإسقاط أحاديثه مطلقاً، بل يوجب تنزيل مسانيده التي تحتمل التدليس منزلة المراسيل. نعم، إذا كان تدليسه بصيغة تقتضي السماع كان ذلك كذباً لا تدليساً، فيوجب زوال الثقة به.

قال تقي الدين ابن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ): (السّابع عشر: التدليس وهو أن يروي الراوي حديثاً عمّن لم يسمعه منه، فإن كانت صيغة روايته تقتضي سماعه منه نصّاً فهذا كذب لا يسمّى بالتدليس، وإن لم يقتضِ ذلك نصّاً كما كان المتقدمون يقولون فلان عن فلان، ولا يقولون أخبرنا ولا حدّثنا، وكذلك إذا قال: قال فلان، أو روى فلان، أو غيرهما من الألفاظ التي لا تصرح باللقاء، فهذا هو التدليس)[2].

---

(١) التمهيد: ١/ ٢٨.

(٢) الاقتراح في بيان الاصطلاح: ٢٠.

الجواب الرابع: إنّه لم يثبت لدينا كون جابر الجعفي من المدلّسين.

بيان ذلك: أنّ روايات جابر على قسمين:

الأوّل: ما رواه عن الإمامين الباقر والصادق عليهما السلام وهذه الروايات ظاهراً مسندة لتلمذته عليهما، وهي ليست مظنّة لتدليسه، فقد روى عن الإمام الباقر عليه السلام ما يزيد على أربعمائة وخمسين رواية، وعن الإمام الصادق عليه السلام ما يزيد على ثمانين رواية، وهي جلّ روايات الرجل. على أنّ أغلبها بصيغة السؤال، وهو لا يحتمل التدليس.

الآخر: ما رواه عن النبي صلى الله عليه وآله والإمام أمير المؤمنين عليه السلام والحسن والحسين وزين العابدين عليهم السلام، أو عن الصحابة والتابعين، وهذا القسم هو مظنّة التدليس الذي اتهم به.

وغالب أسانيد هذا القسم ـ الذي هو مظنّة التدليس ـ عاميّة، قد روى جابر مرسلاً عن رسول الله صلى الله عليه وآله روايتين، وواحدة عن أمير المؤمنين عليه السلام، وروى روايتين عن الإمام علي بن الحسين عليهما السلام، وروى عن جابر بن عبد الله الأنصاري مباشرة اثنتي عشرة رواية، وروايتين بتوسط أبي الزبير المكي، ورواية واحدة بتوسط أبي نصرة [أبي حمزة]، ورجل، وروى أربع روايات عن عبد الله بن نجي الحضرمي [الكندي]، وروى ثلاث روايات عن الشّعبي، وسعيد بن المسيب، ورواية واحدة عن كل من: أبي حمزة الثمالي، وأبي الطفيل، وشرحبيل بن سعد الأنباري، ومسافر، وعبد الأعلى، ومحمَّد بن علي بن عبد الله بن عباس، وعبد الرحمن بن سابط، وإبراهيم القرشي، وتميم بن جذيم، وعكرمة، وسويد بن غفلة، ومجاهد، والهيثم بن عبد العزيز، وأرسل عن المسيب بن نجية رواية واحدة، ورفع رواية عن أبي مريم.

وهذا القسم ـ وهو ما كان عدم إدراك جابر لمن روى عنه واضحاً ـ لا يصدق فيه التدليس كما في روايته عن النبي صلى الله عليه وآله وأمير المؤمنين والحسنين عليهم السلام، وقد تعدّ روايته عن

الإمام زين العابدين عليه السلام كذلك، وقد مرّ الكلام فيه في الجهة الخامسة من المقام الأوَّل. وما يمكن أن يكون مظنّة التدليس هو الباقي.

الجواب الخامس: إنّ سقوط روايات الرجل من مرتبة الأسناد المتصل بالتدليس إنَّما يكون فيما إذا كان تدليسه كثيراً، وأمّا إذا كان تدليسه قليلاً فلا تسقط رواياته عند المحدثين، ولم يثبت بتتبع روايات جابر تدليساً كثيراً عنه، ولعلّه لذلك لم يَذْكُرْ التدليس ـ في جملة المطاعن عليه ـ إلّا العجلي.

قال ابن عبد البر: (قال يعقوب[١]: وسألت علي ابن المديني[٢] عن الرجل يدلّس أيكون حجّة فيما لم يقل حدّثنا؟ فقال: إذا كان الغالب عليه التدليس فلا حتى يقول حدّثنا)[٣]. أي إذا لم يكن الغالب عليه التدليس فيكون قوله حجّة.

الطعن عليه باللين

الرابع: الطعن عليه بأنَّ فيه ليناً..

قال الجوهري: (اللين: ضد الخشونة ... تقول: هو في ليان من العيش، أي في نعيم وخفض ... وتلين: تملق)[٤].

---

(١) هو يعقوب بن شيبة بن الصلت بن عصفور، أبو يوسف السدوسي، (١٨٢ـ ٢٦٢هـ). تاريخ بغداد: ١٤/ ٢٨٢ ـ ٢٨٤. رقم: ٧٥٧٥.

(٢) هو علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيح السعدي، أبو الحسن ابن المديني البصري مولى عروة بن عطية السعدي (ت ٢٣٥هـ) شيخ البخاري وأحمد ابن حنبل. لاحظ تهذيب الكمال: ٢١/ ٥ ـ ٣٤.

(٣) التمهيد: ١/ ١٨.

(٤) تاج اللغة وصحاح العربية (الصحاح): ٦/ ٢١٩٨.

وأمَّا اصطلاحاً فنقل الخطيب البغدادي عن الدارقطني أنَّه سُئل: (إذا قلت فلان ليّن أيش تريد به؟ قال: لا يكون ساقطاً متروك الحديث، ولكن مجروحاً بشيء لا يسقط عن العدالة ... [وعن] علي بن محمَّد بن عمر القصار أخبرهم عنه وجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتّى ... وإذا أجابوا في الرجل بلين الحديث فهو ممّن يكتب حديثه وينظر فيه اعتباراً)[١].

ومن ذلك يظهر أنّ اللين لا ينفي كون الرجل صادقاً، وإنَّما يعني أنّ لديه أخطاءً واشتباهات غير عمدية، ومن ثَمَّ لا يخرج عن حدود العدالة ويوصف بالصدق، بل ربما وصفوه بالثقة أيضاً. والظاهر أنّهم يريدون بالثقة في مثل ذلك الصدق.

ومن موارد توصيفهم الرجل بالصدق والوثاقة مع إثبات لين فيه ما يلي:

١. (حدّثنا عبد الرحمن قال: سئل أبو زرعة عن الحكم بن الأعرج، فقال: بصري ثقة. وقال مرة أخرى: فيه لين)[٢].

٢. (سعيد بن المرزبان أبو سعد البقّال الأعور مولى حذيفة ابن اليمان العبسي ... حدّثنا عبد الرحمن[٣] قال: سئل أبو زرعة عن أبي سعد البقّال، فقال: ليّن الحديث، مدلّس، قلت هو صدوق؟ قال: نعم كان لا يكذب)[٤].

٣. (كثير بن زيد الأسلمي وثقه ابن حبان وابن معين في رواية. وقال أبو زرعة:

---

(١) الكفاية في علم الرواية: ٤٠.

(٢) الجرح والتعديل: ٣/ ١٢٠. رقم: ٥٥٧.

(٣) هو عبد الرحمن بن مهدي بن حسان اللؤلؤي أبو سعيد البصري مولى الأزدي (١٣٥-١٩٨هـ). لاحظ الثقات: ٨/ ٣٧٣.

(٤) الجرح والتعديل: ٤/ ٦٢-٦٣. رقم: ٢٦٤.

صدوق فيه لين)[١].

٤. (هارون بن مسلم قال أبو حاتم: فيه لين، ووثّقه الحاكم وابن حبان)[٢].

٥. (محمَّد بن أبي السري، وثّقه ابن حبان وابن معين وغيره، وفيه لين)[٣].

٦. (نعيم بن حكيم وثّقه ابن حبان وغيره، وفيه لين)[٤].

٧. (محمَّد بن مروان وهو ثقة، وفيه لين)[٥].

٨. (كثير بن حبيب وثّقه ابن أبي حاتم، وفيه لين)[٦].

٩. (طاهر بن خالد بن نزار وهو ثقة، وفيه لين)[٧].

١٠. (أبو بلج الفزاري وهو ثقة، وفيه لين)[٨].

وبذلك يظهر أنّ التوصيف باللين لا ينفي كون الرجل صادقاً، بل يعني وقوعه في الخطأ والاشتباه.

ومع ذلك يلاحظ على هذا المستوى من التضعيف أنّه لا يبعد أن يكون هذا الاتهام أيضاً مبنياً على عدم سلامة رواياته من منظورهم ـ وفق مبانيهم في أمر الإمامة والمعارف

---

(١) مجمع الزوائد: ١/ ٢٢٧.

(٢) مجمع الزوائد: ٢/ ١٧٤.

(٣) مجمع الزوائد: ٤/ ٥٩.

(٤) مجمع الزوائد: ٦/ ١٥١.

(٥) مجمع الزوائد: ٧/ ١٨٣.

(٦) مجمع الزوائد: ٨/ ١٨.

(٧) مجمع الزوائد: ٨/ ٧٣.

(٨) مجمع الزوائد: ٩/ ١٢٠.

والأحكام ـ؛ لإنكارهم ما ورد في مدرسة أهل البيت عليهم السلام.

وينبّه على ذلك تضعيفهم لغير واحد من رواة الإمامية الذين عرفوا لديهم بالثقة، كأبي حمزة الثمالي، ورشيد الهجري وحبّة العرني، وما ذلك إلّا لانقطاعهم إلى أمير المؤمنين (صلوات الله عليه)، قال الرازي: (ثابت بن أبي صفية أبو حمزة الثمالي كوفي مولى المهلب واسم أبي صفية دينار ... أبو حمزة الثمالي ضعيف الحديث ليس بشيء. حدّثنا عبد الرحمن قال: قرأ عليَ العباس بن محمَّد الدوري عن يحيى بن معين قال: أبو حمزة الثمالي ليس بشيء. سمعت أبي يقول: أبو حمزة الثمالي ليّن الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به. سئل أبو زرعة[1] عن أبي حمزة ثابت ابن أبي صفية الثمالي فقال: كوفي ليّن)[2].

وقال أيضاً في ترجمة والده دينار: (دينار أبو سعيد عقيصاً كوفي تيمي روى عن علي رضي الله عنه ... حدّثنا عبد الرحمن قال: سألت أبي عنه فقال: هو ليّن، وهو أحبّ إلي من أصبغ بن نباتة. حدّثنا عبد الرحمن، قال: قرأ عليَ العباسُ بن محمَّد الدوري عن يحيى بن معين أنَّه قال: أبو سعيد عقيصاً ليس بشيء، شرّ من رشيد الهجري وحبّة العرني وأصبغ ابن نباتة)[3].

والحاصل من جميع ما تقدّم: أنَّ جابر بن يزيد الجعفي ثقة حتّى على مباني العامّة وما قدحوه به لا ينهض على ذلك، وإنَّما جاء القدح لرأيه لا لحديثه، كما صرّح به أحمد ابن حنبل على ما سبق نقله.

---

(١) هو يحيى بن أبي عمرو أبو زرعة السيباني الشامي (ت ١٤٨هـ). التاريخ الكبير: ٨/ ٢٩٣.

(٢) الجرح والتعديل: ٢/ ٤٥٠ ـ ٤٥١. رقم: ١٨١٣.

(٣) الجرح والتعديل: ٣/ ٤٣٠ رقم: ١٩٥٨.

هذا تمام ما أردنا ذكره في هذه الحلقة، ويأتي في العدد القادم ـ إن شاء الله تعالى ـ الحديث في الخاتمة وهي الراوي والمروي عنه من الفريقين.

وآخر دعوانا أنِ الحمد لله ربِّ العالمين وصلى الله على خير خلقه محمَّد وآله الطيبين الطاهرين، واللعن الدائم على أعدائهم أجمعين إلى قيام يوم الدين.